استبق الاحتلال الإسرائيلي تقديم الولايات المتحدة مقترحها لوقف إطلاق النار في غزة، بترويج أجواء تشاؤمية حول الصفقة، وسط تسريبات عن استعدادات إسرائيلية لتداعيات فشل الاتفاق وإمكان توسع الحرب إقليمياً وهو الأمر الذي يقلق واشنطن أيضاً

قوات دولية لغزة

استعدادات أميركية وإسرائيلية لسيناريو فشل الاتفاق

غزة، حيفا ـ **العربي الجديد**

على الرغم من محاولة الولايات المتحدة الأميركية ترويج أجواء إيجابية حول مفاوضات التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى والمحتجزين بين حركة حماس والاحتلال الإسرائيلي، والحديث عن إنجاز 90% من الصفقة، غير أن القضايا العالقة ولا سيما تمسك رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ببقاء قواته في محور فيلادلفيا الحدودي مع مصر، تهدد بتفجير الصفقة بشكل كامل، وسط بروز أجواء تشاؤمية في الساعات الأخيرة. هذا الوضع بدا أنه يدفع واشنطن والاحتلال للاستعداد لتداعيات فشل هذه المفاوضات وإمكان توسع الحرب إقليمياً، خصوصاً أن إيران لم تتفذ بعد تهديدها بالرد على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية على أراضيها أواخر يوليو/تموز الماضي.

ومع اقتراب موعد طرح إدارة جو بايدن المقترح الذي تعمل عليه لصفقة وقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى، رؤج الاحتلال عبر وسائل إعلامه لأجواء تشاؤمية. وقالت هيئة البث الإسرائيلية، أمس الجمعة، إن «هناك تشاؤماً في إسرائيل بشأن مقترح الوساطة المتوقع» نُشره خلال الأيام القليلة المقبلة. ونقلت عن مسؤولين إسرائيليين لم تسمّهم قولهم إن «الاقتراح المرتقب لن يكون مقبولاً من الجانبين»، في إشارة إلى إسرائيل و«حماس». واعتبر المسؤولون «المقترح الذي من المتوقع أن يقدّمه الوسطاء لم يتغير شيء، وما زال الجانبان متمسّكين بمواقفهما». وأضافت: «قالت مصادر مطلعة على تفاصيل المخطط الأميركي الجديد لإطلاق سراح الرهائن، الذي أطلق عليه اسم الفرصة الأخيرة، إن الاتفاق ليس متفائلاً بشكل خاص بشأن فرص نجاحه».

وأشارت الهيئة إلى أنه تمهيداً للكشف عن الخطوط العريضة للمقترح الأميركي الجديد، عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مساء الخميس مشاورات أمنية محدودة مع رؤساء الأجهزة الأمنية ووزير الأمن يوآف غالانت، ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر. وبحسب مصادر للهيئة، فإن النقاش نفسه تمحور حول مواصلة الحرب على غزة بعد أن طلب نتنياهو من المؤسسة الأمنية صياغة إجراءات الرد على مقتل المحتجزين الإسرائيليين الستة في غزة يوم الأحد الماضي، وفق الهيئة ذاتها. كما نقلت عن مسؤول إسرائيلي لم تسمه قوله: «لا يوجد ردع لما فعلوا» أي مقتل المحتجزين الإسرائيليين الستة في غزة الأسبوع الماضي. وقالت: «تناول النقاش أيضاً موضوع الرهائن، حيث حضر لأول مرة منذ أسبوعين جميع رؤساء الأفرق المفاوض للنقاش مع رئيس الوزراء، لكن مصدرا مطلعا أكد أن ذلك لم يكن نقاشاً مخصصاً لهذه القضية». وفي السياق، أشارت القناة الإسرائيلية 12 إلى أن «تصلّب المواقف الإسرائيلية»، يجعل التوصل إلى اتفاق أبعد، مضيفة أن المنظومة الأمنية الإسرائيلية «تستعد لاحتمال فشل المحادثات، وتصعيد القتال في الشمال»، ضد حزب الله. ولفتت القناة إلى أن الجيش الإسرائيلي عرض على المستوى السياسي «تداعيات عدم المضي قدماً في الصفقة». وذكرت أنه وفق الجيش الإسرائيلي «فإن عدم إحراز تقدّم في الصفقة، يعني التصعيد على الجبهة الشمالية».

وفي سياق قريب، أفادت صحيفة فايننشال تايمز الأميركية بأن القوات الأميركية تستعد لاحتمال انهيار محادثات وقف إطلاق النار، وسط مخاوف من أن يؤدي انهيارها إلى إشعال صراع إقليمي أوسع نطاقاً. ونقلت الصحيفة عن رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية الجنرال تشارلز براون، قوله يوم الخميس: «أفكر فيما... (إذا) توقفت المحادثات أو انتهت تماماً، كيف سيؤثر ذلك على التوتر في المنطقة والأشياء التي يتعين علينا القيام بها للاستعداد في حالة حصول ذلك». وأضاف براون أنه كان يزن كيف ستستجيب الجهات الفاعلة الإقليمية لفشل المحادثات، «وما إذا كانت ستزيد أنشطتها، الأمر الذي قد يؤدي إلى مسار من سوء التقدير ويتسبب في اتساع الصراع». وتابع: «أنا أركز على كيفية عدم توسيع الصراع، ولكن أيضا كيف نحمي قواتنا».

جاء ذلك فيما كان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد حضّ إسرائيل وحركة حماس على التوصل إلى اتفاق هدنة في قطاع غزة. وقال بلينكن خلال مؤتمر صحافي في هايتي مساء الخميس «من واجب الطرفين التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضايا العالقة»، مشيراً إلى أنّ واشنطن ستطرح مزيداً من الأفكار على طاولة المفاوضات خلال الأيام المقبلة. وتابع: «بناء على ما رأيته، جرى التوافق على نحو 90% لكن هناك قضايا قليلة بالغة الأهمية لا تزال عالقة». وذكر أن هناك أيضاً بعض الخلافات حول كيفية مبادلة المحتجزين الإسرائيليين بمعتقلين فلسطينيين. وأضاف بلينكن «أتوقع في الأيام المقبلة أن ننقل لإسرائيل وأن ينقلا (قطر ومصر) لحماس أفكارنا، نحن الثلاثة، بشأن كيفية حل المسائل العالقة المتبقية». وردا على سؤال عما إذا كان لا يزال من الممكن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية، قال بلينكن «لا تزال هناك فرصة» للقيام بذلك إذا تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة. كما قالت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، مساء الخميس، «إننا نعمل عن كثب على صفقة لوقف إطلاق النار في غزة تتضمن قوات لحفظ السلام». وأوضحت المتحدثة باسم البنتاغون سابرينا سينغ، في مؤتمر صحافي، أن بلادها «تعمل عن كثب على صفقة لوقف إطلاق النار»، مرجحة أن تستعد «الصفقة ستتضمن قوات لحفظ السلام، من دون مشاركة القوات الأميركية». وفي سياق قريب، نقلت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية عن المتحدث باسم وزارة الخارجية

> هيئة البث: تشاؤم في إسرائيل بشأن مقترح الوساطة
>
> القوات الأميركية تستعد لاحتمال انهيار المحادثات

بلينكن خلال مؤتمر صحافي في هايتي، 5 سبتمبر الحالي (فرانس برس)

القطرية ماجد الأنصاري قوله إن «قطر تضغط على الجانبين (حماس وإسرائيل) للالتزام بالاتفاق (الذي يتم العمل عليه) واتخاذ قرارات صعبة في إطار المفاوضات للوصول إلى هذا الاتفاق». وأضاف أن قطر كانت تمارس الضغوط من خلال طرح الأفكار على الطاولة، وتحديد مواعيد نهائية للردود وتذكير الجانبين بخطورة الموقف. كما جاءت دعوة للقبول باتفاق من قبل ألمانيا، إذ أكدت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك أمس الجمعة أنّ الخيار العسكري البحت ليس الحل للحرب في غزة. وقالت للصحافيين بعد اجتماعها مع نظيرها الإسرائيلي يسرائيل كاتس في تل أبيب: «أظهرت نهاية الأسبوع الماضي بشكل مأساوي أنّ خياراً عسكرياً بحتاً ليس الحل للوضع في غزة»، في إشارة إلى مقتل المحتجزين الإسرائيليين الستة في غزة الأحد الماضي. وأضافت «الضغط العسكري يعرّض حياة الرهائن للخطر» في حين أن «مصير الرهائن المتبقّين يشكل أكثر المسائل إلحاحاً». ورأت أن ثمن التوصل إلى اتفاق مع «حماس» مرتفع «لكن حياة الرهائن تستحق ذلك». مشددة على أنه «من الواضح أن وقف إطلاق النار يجب أن يحصل الآن». مقابل كل ذلك، لا يبدو رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو متجهاً لتمهيد الطريق أمام صفقة لوقف النار، بل يسعى لتعزيز وجود قواته في غزة. وفي هذا السياق، أفادت صحيفة ماكور ريشون الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بأن نتنياهو قال لوزراء في حكومته إن إسرائيل بصدد تولي مسؤولية توزيع المساعدات الإنسانية في شمال قطاع غزة لفترة محددة، بادعاء أنه بذلك سيمنع إعادة تنظيم «كتائب القسام» في هذه المنطقة، وأنه فقط بالسيطرة على المساعدات الإنسانية سيكون بالإمكان القضاء على الحركة. وستشمل خطة كهذه عزل مناطق يتوغل فيها الجيش الإسرائيلي، وأنه «بعد عدم تبقي» مقاتلين من «حماس» في هذه المناطق ستوزع إسرائيل مساعدات إنسانية فيها، حسب «ماكور ريشون». وأضافت الصحيفة أن نتنياهو بخطته هذه «يتبنى» توجه الوزيرين بتسلئيل سموتريتش وأوريت ستروك، اللذين يرفضان وقف الحرب على غزة ويطالبان مع وزراء آخرين، بتوسيعها والاستيطان في القطاع. وتابعت الصحيفة أن نتنياهو أكد صحة موقف الوزيرين في هذا السياق، وقال خلال اجتماع الحكومة هذا الأسبوع إن «وزير المالية (سموتريتش) محق في النقاش حول شكل توزيع المساعدات الإنسانية». ونقلت الصحيفة عن سموتريتش اعتباره أن تنفيذ الخطة «سيكون تحولاً استراتيجياً يسرّع الحرب ويوصل إلى الحد الأقصى المجهود العسكري في الطريق إلى القضاء الكامل على حماس وإعادة المخطوفين». وأشارت الصحيفة إلى أن خطة نتنياهو التي تتبنى توجهات سموتريتش وستروك «مناقضة» لموقف وزير الأمن يوآف غالانت، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي هيرتسي هليفي، إذ طالب غالانت بأن يعلن نتنياهو ألا تسيطر إسرائيل مدنيا في غزة، ودفع خطة تقضي بأن تحكم قطاع غزة جهة غير حماس.

الحدث

الاحتلال يقتل متضامنة أميركية ـ تركية

انسحاب لا يوقف الحرب على الضفة

> أكد جيش الاحتلال، أمس الجمعة، أن عمليته العسكرية متواصلة في الضفة، وذلك بعد وقت قصير من انسحابه من جنين وطولكرم

رام الله ـ **هالك نبيل**

لم تمضِ ساعات قليلة، أمس الجمعة، على انسحاب قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي من مدينة جنين، شمال الضفة الغربية، ومخيمها، ومن محافظة طولكرم، شمال الضفة، ومخيميها، ومن طوباس ومخيم الفارعة، وذلك بعد عشرة أيام على بدء العملية العسكرية الإسرائيلية في شمال الضفة، حتى أعلن جيش الاحتلال أن عمليته في جنين متواصلة، ما يعني الاستمرار في استباحة المحافظة والضفة، إلى أجل غير مسمى، بكل ما يتضمنه ذلك من قتل وتدمير وتهجير، وتنفيذ أوامر إطلاق النار دون تمييز، وذلك ما أكده أمس مقتل المواطنة الأميركية من أصل تركي، عائشة نور إيجي (27 عاماً)، الناشطة والمتضامنة مع الفلسطينيين، برصاصة للاحتلال في رأسها، خلال مواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي هاجمت مسيرة سلمية رافضة لإقامة بؤرة استيطانية على أراضي جبل صبيح في بلدة بيتا جنوب نابلس شمال الضفة. وظلّ التعليق الأميركي على إستشهاد إيجي، أمس، فاتراً، وعلى نسق تصريحات «أخذ العلم» التي رافقت أشهر العدوان المتواصلة على غزة، علماً أن الحادثة أعادت التذكير بالمتضامنة الأميركية راشيل كوري في غزة، التي تعمّد الاحتلال دهسها بجرّافة في غزة، في مارس/آذار 2003، ما أدّى إلى استشهادها.

ونسحبت قوات الاحتلال، فجر أمس، من مدينة جنين ومخيمها بعد عشرة أيام من العدوان العنيف والمتواصل الذي أدّى إلى استشهاد 21 مواطناً وخلّف عشرات والجرحى، ودماراً واسعاً. وكان جيش الاحتلال قد أعلن أول من أمس، عن انسحابه من طولكرم، ومخيميها طولكرم، ونور شمس، ومن محافظة طوباس. وخلّفت العملية في شمال الضفة منذ 28 أغسطس/آب الماضي، 39 فلسطينيا، وأصيب نحو 150 آخرين. لكن جيش الاحتلال أعلن أمس، أن عمليته العسكرية في جنين ما زالت متواصلة، مشيراً في بيان إلى أن قواته «تواصل العملية حتى تحقيق أهدافها (لم يذكرها)». وأشار إلى «قتل 14 مسلحاً في جنين واعتقال أكثر من 30 مشتبهاً بهم، وأنه تمّ تدمير حوالي 30 عبوة ناسفة زُرعت على المحاور، وتنفيذ أربع غارات جوية في المنطقة». كما ادعى العثور على قطع سلاح ووسائل قتالية تمّت مصادرتها. من جهتها، نقلت صحيفة يسرائيل هيوم عن ضابط إسرائيلي كبير، قوله إن «الهجمات التي شهدناها أخيراً في الضفة الغربية تمثل إشكالاً كبيراً». لكن الدمار الكبير الذي شهدته جنين وطولكرم، بعد العدوان، والذي يشبه «زلزالاً كبيراً»، بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، يشي بنوايا الاحتلال، وهي دفع الأهالي في المحافظتين، نحو التهجير، باعتبار جنين وطولكرم حاضنة كتائب المقاومة، وذلك عبر تخريب كل مقدرات الحياة الأساسية. وبعد انسحاب قوات الاحتلال من مخيم جنين، شكّلت الجهات الرسمية الفلسطينية لجنة رسمية مهمّتها تشكيل لجان تعمل على إزالة الردم الذي خلّفه العدوان، وتهيئة الظروف لفتح الشوارع والطرقات، وإحصاء ما دمّره الاحتلال وذلك من أجل هدفين؛ «توثيق ما جرى باعتباره دليلاً دامغاً

> كان لافتاً في العدوان على طولكرم حرف الاحتلال المنازل
>
> غسان دغلس: هناك تعليمات واضحة بالقتل اعطيت لجيش الاحتلال

على تعمّد الاحتلال تدمير المخيم والمدينة، والعمل السريع على تسهيل حياة الناس»، بحسب مساعد محافظ جنين، منصور السعدي، لـ«العربي الجديد». أما في محافظة طولكرم، فأشار المحافظ مصطفى طقاطقة في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن اللافت في العدوان الأخير هو تركيز الاحتلال على حرق المنازل. في غضون ذلك، سُجّل، أمس، استشهاد متضامنة أميركية من أصول تركية، هي عائشة نور إيجي، بعد إصابتها برصاص قوات الاحتلال خلال وجودها بجانب مواجهات اندلعت عقب مسيرة سلمية رافضة لإقامة بؤرة أفيتار الاستيطانية على أراضي جبل صبيح في بيتا. وأكد محافظ نابلس غسان دغلس، لـ«العربي الجديد»، أن المتضامنة الأميركية استشهدت بعدما أعدمتها قوات الاحتلال، وأنها «وصلت للمستشفى وهي مستشهدة»، لافتاً إلى أن هناك «تعليمات واضحة بالقتل أعطيت لجيش الاحتلال»، علماً أن إيجي أصيبت برصاصة في رأسها. وقال الجيش الإسرائيلي إنه «يحقّق في ادعاء مقتل مواطنة أجنبية بإطلاق نار في الضفة الغربية»، فيما قالت الخارجية الأميركية إنها «على علم بمقتل المواطنة الأميركية بالضفة ويصدر جمع مزيد من المعلومات عن ملابسات ذلك». وأدانت وزارة الخارجية الفلسطينية «جريمة الإعدام البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال بحق المتضامنة الأميركية»، معتبرة أن «هذه الجريمة جزء لا يتجزأ من جرائم الاحتلال ضد شعبنا، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية والتهجير، واستهداف من يتضامن مع قضية شعبنا»، فيما دعت حركة حماس، واشنطن، «لمراجعة سياستها المنحازة للاحتلال والتي أدت إلى مقتل مواطنة أميركية برصاص جيشه».

في غضون ذلك، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية، أمس، أيضاً، استشهاد الطفلة بأنا أمجد بكر لبوم (13 عاماً) برصاص الاحتلال في بلدة قريوت جنوب نابلس، إثر إصابتها بالصدر. إلى ذلك، تواصلت أمس اعتداءات المستوطنين في الضفة، إذ استولى مستوطنون على مسكن مهجور لأحد المواطنين في تجمع راس العين البدوي شمال مدينة أريحا شرق الضفة، وحولوه لبؤرة استيطانية.

مسعفون ينقلون الشهيدة الأميركية إلى المستشفى أمس (فرانس برس)

تظاهرات في الأردن والمغرب لوقف حرب غزة

تجمّع أردنيون في وقفة حاشدة عقب صلاة أمس الجمعة غرب العاصمة عمّان، أمام مسجد عباد الرحمن، قرب السفارة الأميركية، رفضاً للحرب الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة وتضامناً مع الشعب الفلسطيني. وطالب المشاركون في الوقفة التي دعا إليها الملتقى الوطني لدعم المقاومة وحماية الوطن، وقوى حزبية وشبابية، الحكومة الأردنية بوقف كلّ أشكال التطبيع وإلغاء كل الاتفاقيات مع دولة الاحتلال وعلى رأسها اتفاقية وادي عربة، كما طالبوا بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة. وفي المغرب، تظاهر آلاف المغاربة، أمس الجمعة، في مختلف أنحاء البلاد ضمن تظاهرات «جمعة طوفان الأقصى 48» احتجاجاً على المجازر المستمرة في غزة، واستنكاراً للعملية العسكرية في الضفة الغربية. ومن بين المدن التي شهدت احتجاجات، طنجة والمحمدية والدار البيضاء وأكادير وفاس وورزازات ومكناس وتطوان ووجدة وسلا ومراكش والناظور وبني ملال وزايو وشفشاون وزاگورة وتاوريرت وأزرو وبركان وأحفير وإنزكان.

(العربي الجديد)

نصف الإسرائيليين يؤيدون الانسحاب من فيلادلفيا

أظهر استطلاع حديث للرأي نشرته صحيفة معاريف أمس الجمعة أن 48% من الإسرائيليين يؤيدون الانسحاب من محور فيلادلفيا في سبيل التوصل إلى صفقة لتبادل الأسرى مع حركة حماس. وأضافت: «37% يرفضون التخلي عن محور فيلادلفيا من أجل التوصل إلى اتفاق في حين أن 15% قالوا إنهم لا يملكون إجابة محددة». كما أشار الاستطلاع الذي أجراه معهد لازار، إلى أن الجمهور يفضل نتنياهو برئاسة الحكومة على زعيم حزب معسكر الدولة بيني غانتس وزعيم المعارضة يائير لابيد. لكن الاستطلاع أظهر أيضاً تغلب رئيس الوزراء اليميني السابق نفتالي بينت على نتنياهو.

(الأناضول)

اتفاق مصري يوناني على ضرورة خفض التصعيد

اتفقت مصر واليونان على أهمية العمل معاً على خفض التصعيد في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في غزة والوضع في السودان. جاء ذلك خلال اتصال هاتفي أجراه وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، بنظيره اليوناني جيورجوس جيرابيتريتيس. كما أجرى اتصالاً آخر بنظيره القبرصي كونستانتينوس كومبوس، وفق بيانين منفصلين للخارجية المصرية.

وأوضح البيان أن وزيري خارجية مصر واليونان «ناقشا تطورات أزمة قطاع غزة وتداعياتها الإقليمية، واتفقا على أهمية العمل معاً على خفض وتيرة التوتر والتصعيد التي تشهدها المنطقة». في سياق متصل، أكد عبد العاطي في اتصال أجراه مع وزير خارجية قبرص «أهمية دفع التعاون بين الجانبين في مجالات جديدة تحقق المصالح الاقتصادية للبلدين، مع استمرار الدفع بالتعاون في ملف الطاقة ذي الطابع الاستراتيجي». وأكد الطرفان «حرصهما المشترك على تكثيف الجهود لتجنب تصاعد وتيرة العنف وعدم الاستقرار في المنطقة، ومواصلة الاتصالات بينهما للوقوف على آخر المستجدات في هذا الشأن».

(الأناضول)

تقرير

محور فيلادلفيا... نتنياهو يكذب بصور قديمة وبالفوتوشوب

يوسف أبو وطفة

على مدار الأشهر الأربعة الأخيرة الماضية، تعمّد رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الإشارة إلى بقاء في محور فيلادلفيا أو ما يُعرف فلسطينياً بمحور صلاح الدين، الذي يفصل قطاع غزة عن الأراضي المصرية على طول الشريط الحدودي، على الرغم من أنه لم يعد يشكل أي خطر على إسرائيل في ظلّ الإجراءات المصرية التي أعقبت عام 2013. ويُعتبر محور فيلادلفيا الذي يبلغ طوله 14 كيلومتراً، الشريط الحدودي الوحيد الذي يربط القطاع بالأراضي المصرية، ويمتد من أقصى المناطق الشرقية في مدينة رفح حتى ساحل البحر المتوسط غرب في المدينة.

ومنذ بداية العملية الإسرائيلية البرية في رفح في الأسبوع الأول من مايو/ أيار الماضي، يسيطر الاحتلال على محور فيلادلفيا. ويتمسك نتنياهو بالبقاء في هذا المحور تحت ادعاءات أمنية وعسكرية ومزاعم تهريب المقاومة الفلسطينية السلاح عبر الأنفاق الموجودة في هذا المكان على مدار سنوات الحصار الإسرائيلي الممتدة من 2006 وحتى 2024. في المقابل، كان وزير الأمن يوآف غالانت ورئيس أركان جيش الاحتلال هرتسي هاليفي قد تحدثا عن أنه لا حاجة للبقاء في هذا المحور من الناحية العملياتية.

ويبدو أن نتنياهو يتمسك بالبقاء في محور فيلادلفيا لأسباب سياسية متعلقة بالبقاء على رأس الحكومة التي يخشى انفراط عقدها في حال التوجه نحو صفقة تبادل تُنهي الضغط العسكري الذي تمارسه واقعة الأسرى الستة الذين استعادهم الاحتلال جثثاً في مدينة رفح صباح الأحد، في الأول من سبتمبر/أيلول الحالي، خرج نتنياهو في مؤتمرات صحافية وتصريحات لتبرير البقاء في المحور الحدودي بين غزة ومصر مقدّماً دوافع أمنية. ويزعم نتنياهو وجود أنفاق أرضية بين مصر وغزة، غير أن الصور التي عرضها ثبت أنها قديمة وتعود لما قبل عام 2014، أي قبل تدميرها من قبل مصر في العملية الأمنية والعسكرية الشهيرة في 2013. علاوة على ذلك، فإن نتنياهو استخدم صوراً تمّت معالجتها ببرامج تحرير الصور (فوتوشوب)، لعرض أنفاق قديمة لغايات، في الوقت الذي تؤكد فيه مصادر فلسطينية ومصرية عدم وجود أي أنفاق جديدة بين القطاع ومصر. وإلى جانب ذلك، فإن التبريرات العسكرية التي تحدث عنها نتنياهو عن نقل الأسلحة من مصر إلى القطاع، ترد عليها تصريحات المقاومة الفلسطينية التي أكدت أن 80% من الأسلحة هي من تصنيعها المحلي منذ سنوات.

> يتمسك نتنياهو بالبقاء في محور فيلادلفيا لأسباب سياسية

وقال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر في غزة مخيمر أبو سعدة إن تصريحات المسؤولين الأمنيين والعسكريين الإسرائيليين وقادة المعارضة تصب في اتجاه استخدام نتنياهو محور فيلادلفيا مبرّراً لاستمرار الحرب. وأضاف أبو سعدة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن رئيس جهاز الموساد ديفيد برنيع تحدث بشكل واضح عن عدم وجود أي أهمية استراتيجية للمحور وإمكانية الانسحاب منه، وهو ما يتسق مع تصريحات رئيس أركان جيش الاحتلال السابق موشيه يعلون والوزيرين السابقين بني غانتس وغابي ايزنكوت، واوضح أن جميع المسؤولين الإسرائيليين السابقين والحاليين يعتقدون أن نتنياهو يصر على البقاء في محور فيلادلفيا لأنه يريد عرقلة الوصول إلى أي اتفاق يوقف الحرب وتُبرّم من خلاله صفقة تبادل. واعتبر أن نتنياهو يريد التهرب من أي لجان تحقيق متعلقة بما حصل يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ويريد إطالة أمد الحرب للتهرب من هذه اللجان أطول فترة ممكنة ولا يريد مواجهة الفهم الجنائية. وأكد أبو سعدة أن كل السيناريوهات التي يستند إليها نتنياهو هي لإفشال كل محاولات الوسطاء للوصول إلى صفقة، بالإضافة إلى محاولته الاشتباك مع مصر سياسياً من خلال الصور والخرائط التي عرضها قبل أيام، ولفت إلى أن بعض التقارير المحلية في الوقت الذي تؤكد فيه وجود نفق في غزة، تعد عليها تصريحات المقاومة قديمة للغاية، في الوقت الذي تؤكد فيه مصادر فلسطينية ومصرية عدم وجود أي أنفاق جديدة بين القطاع ومصر. وإلى جانب ذلك، فإن التبريرات العسكرية التي تحدث عنها نتنياهو عن نقل الأسلحة من مصر إلى القطاع، ترد عليها تصريحات المقاومة الفلسطينية التي تؤكد أن 80% من الأسلحة هي من تصنيعها المحلي منذ سنوات.

نتنياهو يشير إلى محور فيلادلفيا خلال مؤتمر صحافي، 4 سبتمبر الحالي (فرانس برس)

إضاءة

القاهرة تدرس استدعاء سفيرها من إسرائيل

> تدرس مصر اتخاذ خطوات تصعيدية رداً على تعنت إسرائيل ورئيس حكومتها بنيامين نتنياهو بشأن محور فيلادلفيا الحدودي مع غزة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يتعاطى كُثر في مصر مع تقفز رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية الفريق أحمد خليفة الحدود بين مصر وقطاع غزة، يوم الخميس الماضي، على أنه قد يكون رسالة تصعيد مصرية، لا سيما أن الزيارة جاءت عقب تصاعد التصريحات من قبل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ضد مصر واتهامها بالفشل في تأمين الحدود، وسط تحفظ القاهرة بسبب رفض نتنياهو سحب قوات الجيش الإسرائيلي من ممر فيلادلفيا المتاخم للحدود المصرية. في هذا الإطار، توفرت معلومات لـ«العربي الجديد» تفيد بأن هناك «حالة غضب مصرية من رد أميركي على مطالب القاهرة بالضغط على نتنياهو لإجباره على الخروج من محور فيلادلفيا الحدودي، كون ذلك مخالفاً للاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين مصر وإسرائيل». وبحسب المعلومات، فإن نتنياهو «ردّ على المطالب الأميركية المتمثلة في وضع خطة زمنية محددة للخروج من محور فيلادلفيا مع توفير الضمانات اللازمة بشأن أمن إسرائيل، وكذلك ضمان عدم استخدام الممر في عمليات تهريب الأسلحة للمقاومة في غزة، حتى لا يخسر الدور المصري، بأنه لم يعد بحاجة إلى الدور المصري في المرحلة المقبلة، وهي الرسالة التي أثارت غضب القاهرة عقب نقلها عبر مسؤولين أميركيين». وأفادت معلومات بأن «دوائر دبلوماسية وأمنية مصرية تبحث حالياً سيناريوهات عدة للتصعيد خلال الفترة المقبلة، تشمل خطوات من بينها إمكانية سحب السفير المصري من تل أبيب خالد عزمي، ومخاطبة مجلس الأمن من أجل استصدار توصية لتل أبيب بالانسحاب، كون اتفاقية كامب ديفيد مسجلة لدى الأمم المتحدة وتسري عليها وصاية أعمال مجلس الأمن». ووفقاً للمعلومات، فإن «المسؤولين في القاهرة يتحركون بحذر في هذا الصدد، في ظلّ نوايا إسرائيلية لتصدير معاهدة السلام (كامب ديفيد) في المشهد مجدداً، ومن ثم العمل على إدخال تعديلات عليها لتقنين أوضاعها في محور فيلادلفيا، والعودة إلى نصوص قديمة جرى نسخها في تعديل اتفاق فيلادلفيا، وهو الأمر الذي سبق أن رفضته القاهرة خلال محادثات مشتركة بين مسؤولين مصريين وإسرائيليين وأميركيين». وفسّر البعض في مصر حرص القاهرة على إظهار تمركز الدبابات المصرية والأسلحة الثقيلة عند الحاجز الفاصل بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية، خلال جولة الفريق أحمد خليفة، بأنه رسالة إلى إسرائيل، وأنه «مخالف» لمعاهدة كامب ديفيد وملاحقها الأمنية، التي تحظر إدخال أسلحة ثقيلة في القطاع الحدودي المعرف في نصوص الاتفاقية بالمنطقة (ج)، إلا أن خبراء استبعدوا الحديث عن تصعيد عسكري في هذا الإطار، لا سيما أن القوات الموجودة في المنطقة (ج) حالياً دخلت بناء على اتفاق قانوني، عزّزت مصر من خلاله وجودها العسكري المصري في منطقة رفح الشرقية الحدودية شمالي جزيرة سيناء، وذلك بعد تعديل الترتيبات الأمنية المتفق عليها مع إسرائيل في الملحق الأمني لمعاهدة السلام المبرمة بين البلدين في 26 مارس/آذار 1979. وجاءت هذه التعديلات، التي أعلنت عنها مصر وإسرائيل في الأسبوع الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، استناداً إلى الملحق الأول في معاهدة السلام التي تتيح تعديل ترتيبات الأمن المتفق عليها بناء على طلب أحد الطرفين وباتفاقهما. ويرى مراقبون أن الرسائل المصرية الأخيرة، سواء على الصعيد العسكري، والتي تضمنت مناورات نفّذها الجيش الثالث الميداني، وكذلك مدّ قدرة الدفاعات الجوية على تغطية كامل المنطقة (ج)، أو على الصعيد الدبلوماسي، تأتي ضمن محاولات لتهدئة الشارع المصري الغاضب من الغطرسة الإسرائيلية وخطابات نتنياهو، خصوصاً أن الفترة الأخيرة شهدت حالة من الغضب في صفوف الجنود وصغار الضباط المصريين في شمال سيناء.

> دوائر مصرية تبحث سيناريوهات للتصعيد خلال الفترة المقبلة

وفي السياق، أكد الخبير في مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية وعضو مجلس أمناء الحوار الوطني المصري الدكتور عمرو هاشم ربيع، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «وقف التطبيع مع الاحتلال، ووقف الوساطة، وتخفيض البعثة الدبلوماسية، أو حتى طرد الدبلوماسيين والتهديد بإلغاء (كامب ديفيد)، كل ذلك يمكنه أن يرفع علامة إنذار لإسرائيل». وتابع ربيع: «لا نتخيل أنه حتى الآن لا يوجد تقريباً تصريح رسمي مصري وحيد ينتقد إسرائيل بالمعنى الحقيقي للنقد بشكل يمكن أن يحرك قليلاً المياه الراكدة بالنسبة إلى محور فيلادلفيا». وحول سيناريوهات الرد المصرية، قال المساعد السابق لوزير الخارجية المصري وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية السفير حسين هريدي، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، إن «الموقف المصري حازم ولا يمكن التراجع عنه ويجرى الحديث عنه دوماً، ويتمثل في الرفض التام للوجود العسكري الإسرائيلي في محور فيلادلفيا ومعبر رفح».

الحدث

هاجس المشاركة في استحقاق نتيجته محسومة لصالح تبون

حسابات الانتخابات الجزائرية

تمثل نسبة المشاركة في الانتخابات الجزائرية التي تجرى اليوم السبت هاجساً للرئيس عبد المجيد تبون، مع محاولته الحصول على نسبة أصوات أعلى من تلك التي حصل عليها في 2019، في حين أنّ أعين منافسَيه تتركز على حماية صناديق الاقتراع من التزوير، بالإضافة إلى نسبة المشاركة في هذا الاستحقاق

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

يتوجه الناخبون في الجزائر اليوم السبت إلى صناديق الاقتراع للمشاركة في سابع انتخابات رئاسية تشهدها الجزائر منذ دخول البلاد عهد التعددية السياسية، ويتنافس فيها ثلاثة مرشحين، الرئيس عبد المجيد تبون، ورئيس حركة مجتمع السلم عبد العالي حساني، والسكرتير الأول لجبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش. وبغض النظر عن التوقعات التي تؤكد فوز تبون بولاية رئاسية ثانية في الانتخابات الجزائرية، فإن الهاجس الأكبر للسلطة والمرشحين جميعهم مرتبط بنسبة المشاركة ومدى إقبال الناخبين على مراكز التصويت، والحفاظ على شفافية الاستحقاق الانتخابي.

ثلاثة مرشحين يشاركون في الانتخابات الجزائرية من ثلاثة أجيال سياسية مختلفة. يمثل تبون الجيل الذي ولد في زمن الثورة ما قبل الاستقلال، ويعد حساني من جيل الدولة الوطنية ما بعد الاستقلال، بينما يمثل أوشيش الجيل السياسي الشاب من عهد التعددية السياسية في الثمانينيات. وينتمي المرشحون إلى ثلاثة تيارات سياسية متباينة من حيث المرجعيات الفكرية، تبون من التيار الوطني، وحساني إسلامي، وينتمي أوشيش إلى التيار الديمقراطي التقدمي.

وإذا كانت الانتخابات الجزائرية الحالية بعيدة عن أي مفاجأة سياسية ممكنة في ما يخص الفائز بها، إذ تفصل مسافة كبيرة بين تبون المرشح للفوز بولاية رئاسية ثانية وباريحية، ومنافسيه حساني وأوشيش، إلا أن المفاجآت تبقى قائمة في مسائل أخرى في هذه الانتخابات، على غرار نسبة المشاركة في التصويت. وعين تبون خصوصاً على تحقيق نسبة مشاركة أعلى بكثير من تلك التي سجلت في الانتخابات الجزائرية في العام 2019 (39%)، باستغلال المتغيرات السياسية التي حدثت في غضون السنوات الخمس الماضية، وحزمة قرارات اقتصادية ومعيشية، كان قد اتخذها خلال ولايته الأولى، لفائدة فئات مهنية واجتماعية عديدة. ولا تريد السلطة السياسية أن تُفاجأ بنسبة تصويت تقل عن 50% من مجموع اللائحة الانتخابية التي تضم 24 مليون ناخب، ما يعني فشل رهاناتها السياسية في حال بقي معدل العزوف عن التصويت مرتفعاً. وقال النائب في البرلمان عز الدين زحوف، الذي شارك في حملة المرشح حساني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه «من الواضح أن أهم رهان بالنسبة للسلطة، في هذه الانتخابات، هو تحصيل نسبة أعلى للتصويت، لكن خلال فترة حملة الانتخابات الجزائرية كان يلاحظ وجود قلق لدى الناخبين الذين تحدثنا إليهم في أكثر من منطقة. وبعضهم كان من الصعب إقناعهم بضرورة التصويت في الانتخابات الجزائرية، لذلك هناك بعض التخوف لديّ من ضعف إقبال الناخبين، نتيجة بعض الممارسات والعشوائية التي شابت الحملة من قبل بعض السياسيين».

في حسابات تبون الحصول على أعلى من أصوات انتخابات 2019

أولوية حساني وأوشيش حماية صناديق الاقتراع من أي تزوير

في السياق نفسه، يدخل في حسابات تبون خلال هذه الانتخابات الحصول على نسبة أصوات أعلى من تلك التي حصل عليها في انتخابات عام 2019، حيث كان صوّت لصالحه نحو خمسة ملايين من المشاركة، على اعتبار أنه كلما زاد عدد المصوتين، ارتفعت حصتهما من الأصوات، إلا أن هذين المرشحين يتطلعان إلى حماية صناديق الاقتراع من أي تلاعب أو تزوير محتملين. وحتى ساعات قبل بدء التصويت، كانت مديريات حملة المرشحين في سباق ضد الساعة لضمان حسن توزيع المراقبين الذين يمثلون المرشحين في مراكز ومكاتب التصويت، والذين توكل لهم مراقبة العملية الانتخابية والتبليغ عن أي تجاوزات أو إخلال بنزاهة التصويت أو دعاية لأي مرشح أو توجيه الناخبين للتصويت لمرشح بعينه.

وتعد هذه الانتخابات الثانية التي تشرف عليها السلطة المستقلة للانتخابات في الجزائر، بعد انتخابات ديسمبر/كانون الأول 2019، لكنها تعد أول انتخابات تجرية في ظل قانون انتخابي جديد بالكامل، ودستور جديد عرض للاستفتاء الشعبي في نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

وفي المشهد الانتخابي تبرز أيضاً قوى سياسية وكتلة من النشطاء المستقلين، اتخذت مواقف معترضة في هذه الانتخابات، تتوزع على كتلتين، الأولى ترفض المشاركة في التصويت بالكامل، استمراراً لمواقف تتصل بالاعتراض على كامل المسار القائم منذ العام 2019، وتدعو إلى المقاطعة، من دون أن تنشط حملة مقاطعة باتت بنظر السلطات محل ملاحقة قضائية. وبرأي الناشط نذير كلوز، فإن هناك ما يدفع إلى موقف بعدم التصويت، خصوصاً بعد الحملة الانتخابية التي لم تكن برأيه مقنعة. وقال لـ«العربي الجديد»: «أنا لم أنتخب منذ 2001، وفي هذه الانتخابات كنت قررت أن أغير موقفي وأشارك في الانتخابات، وقمت باستخراج بطاقة الانتخاب، لكن عندما بدأت الحملة الانتخابية، لم يقنعني أحد في هذه الحملة، بمن فيهم المرشحان المنافسان حساني وأوشيش». في السياق، تتوافق كتلة ثانية مع هذا التصور، لكنها تتبنى موقفاً مغايراً، إذ لم تدعُ إلى مقاطعة الانتخابات، لكنها دعت إلى التعبير عن موقف معترض على الأوضاع السياسية والاقتصادية عامة بالتصويت بورقة بيضاء، كموقف سياسي، على غرار الاتحاد من أجل التغيير والرقي (تقدمي)، وجبهة العدالة والتنمية (إسلامي).

ومنذ يوم الاثنين الماضي، كان الناخبون في الجالية الجزائرية في المهجر، البالغ عددهم ما يقارب 900 ألف ناخب، قد بدأوا التصويت في الانتخابات الجزائرية بينما بدأ الأربعاء الماضي تصويت السكان البدو الرحل، البالغ عددهم 116 ألف ناخب، في مكاتب متحركة تصل إليهم، في أقصى الجنوب على الحدود.

خلال الحملة الانتخابية للوشيش في العاصمة الجزائرية، 3 سبتمبر الحالي (فرانس برس)

انتشار أمني كبير

قامت السلطات بنشر القوى الأمنية بشكل لافت في العاصمة الجزائر وكبرى المدن والبلدات لتأمين مراكز التصويت ومكاتبه، وتوفير كل الظروف لحسن إجراء الانتخابات من دون أي إخلالات، حيث انتشرت قوات الشرطة عند مراكز التصويت، وفي المحاور الرئيسية على الطرقات، لتنفيذ خطة حماية الانتخابات الجزائرية التي تجرى في ظل ظروف داخلية واجهت فيها الحكومة صعوبات في تنفيذ خطط الإصلاحات، ما سبّب ارتباك الخيارات الاقتصادية والاجتماعية.

متابعة

دمار في الخيام، 26 أغسطس الماضي (ريبع ضاهر/فرانس برس)

هليفي يهدد لبنان: نستعد لخطوات هجومية

بيروت، حيفا ـ **العربي الجديد**

هدد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هليفي، لبنان، مشيراً إلى أن الجيش الإسرائيلي يستعد لخطوات هجومية داخل الأراضي اللبنانية، فيما تواصلت الضربات عبر الحدود بين حزب الله وقوات الاحتلال. وقال هليفي، خلال جولة تفقدية في مقر الفرقة 210 بمنطقة الجولان السوري المحتل حيث عرض مع قادة الفرقة الاستعداد المتواصل على الحدود من خلال الإجراءات الهجومية والدفاعية، منها تعزيز العائق الهندسي ووسائل جمع المعلومات الاستخباراتية، بحسب بيان للجيش الإسرائيلي أمس الجمعة، إن «الجيش منكبّ جداً على القتال في مواجهة حزب الله، وأعتقد أن عدد الهجمات التي شُنت على مدار الشهر الأخير، وعدد العناصر الذين قتلوا والقذائف الصاروخية والبنى التحتية التي دمرت، كبير للغاية». وأضاف أن «قيادة المنطقة الشمالية تهاجم من خلال كافة القدرات المتوفرة لدى الجيش الكثير من قدرات حزب الله داخل لبنان قبل أن يستطيع مهاجمتنا بها». وتابع: «بالتزامن مع ذلك نستعد لاتخاذ خطوات هجومية داخل أراضي العدو»، معتبراً أن «الدمج بين الهجمات النوعية مهم للغاية على حزب الله من أجل تخفيف التهديدات التي يتعرض لها سكان المنطقة الشمالية، وأيضاً داخل لبنان قبل أن يستطيع مهاجمتنا بها». وتابع: «بالتزامن مع ذلك نستعد لاتخاذ خطوات هجومية داخل أراضي العدو»، معتبراً أن «الدمج بين الهجمات النوعية مهم للغاية على حزب الله من أجل تخفيف التهديدات التي يتعرض لها سكان المنطقة الشمالية، وأيضاً في هضبة الجولان، وذلك تزامناً مع الاستعداد للهجوم في مرحلة لاحقة الذي نتناوله كثيراً».

وأعلن حزب الله، في سلسلة بيانات أمس الجمعة، أنه نفّذ هجوماً جوياً بأسراب من المسيّرات الانقضاضية على تموضعات لقوات الاحتلال في محيط مستوطنة أبريريم، ومبنى يستخدمه جنود الاحتلال في مستوطنة المنارة بالأسلحة المناسبة. كما أعلن الحزب استهداف موقع رويسة القرن وثكنة زبدين بالأسلحة الصاروخية و«أصابهما إصابة مباشرة». وقال في بيان إنه استهدف «التجهيزات التجسسية في موقع المطلة بالأسلحة المناسبة». وكان حزب الله افتتح سلسلة بياناته بالإعلان عن «استهداف موقع معيان باروخ بمحلقة انقضاضية». وأفادت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق ثلاثة صواريخ مضادة للدبابات من لبنان على منطقة إصبع الجليل شمالي الأراضي المحتلة، دون وقوع إصابات. وقال الجيش الإسرائيلي، في بيان، إن طائراته الحربية «أغارت خلال ساعات الليلة الماضية على مستودع أسلحة لحزب الله في منطقة بليدا في جنوب لبنان». وذكر أنه «تم قصف مبانٍ عسكرية في عيتا الشعب وياريں».

واستهدفت قوات الاحتلال بالغارات الجوية والقصف المدفعي مناطق مختلفة في جنوب لبنان. واستهدف قصف إسرائيلي بلدتي عيترون وبيت ليف وكفركلا جنوبي لبنان. وشنّ الطيران الحربي الإسرائيلي غارة استهدفت منزلاً في بلدة الضهيرة في القطاع الغربي جنوبي لبنان، وفق الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية اللبنانية. كما استهدف الطيران المنطقة الحرجية بين عيترون ومارون الراس جنوبي لبنان. وكان الطيران الحربي الإسرائيلي شن غارة مستهدفاً أحد المنازل في بلدة عيترون، وأتبعها بعد أقل من عشر دقائق بغارة ثانية، دمرت المنزل بالكامل. وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام أن المنطقة الواقعة بين تل نحاس والحمامص تعرضت لقصف مدفعي بالقذائف الفوسفورية.

شرق غرب

تونس: قرار جديد بسجن العياشي زمال

أكد المحامي قيس الوسلاتي، عضو هيئة الدفاع عن المرشح إلى الانتخابات الرئاسية في تونس العياشي زمال (الصورة)، أمس الجمعة، صدور قرار جديد من قبل محكمة جندوبة شمال غرب تونس، بسجن زمال بعد التحقيق معه واقتياده من قبل فرقة أمنية مباشرة إثر مغادرته السجن بمنوبة. وأوضح أنه تم تحديد موعد الجلسة في محكمة جندوبة في 11 سبتمبر/أيلول الحالي، لنفس التهمة وهي أفتعال تزكيات شعبية في الانتخابات الرئاسية في السادس من أكتوبر/تشرين الأول المقبل.

(العربي الجديد)

تظاهرات بريف حلب لإسقاط رئيس الحكومة المؤقتة

أعلن الناشط مصطفى الحلبي، أمس الجمعة، أن عشرات الأهالي خرجوا في تظاهرتين حاشدتين، الأولى في مدينة عفرين شمالي محافظة حلب، والثانية في مدينة الباب، شرقي حلب، للمطالبة بإسقاط رئيس الحكومة المؤقتة عبد الرحمن مصطفى بعد توجيه اتهامات للمتظاهرين بالتخريب، إثر اندلاع مناوشات بين المعتصمين في معبر أبو الزندين والشرطة العسكرية، على خلفية محاولة الأخيرة إدخال شاحنات مواد غذائية إلى مناطق سيطرة النظام السوري، شرقي محافظة حلب. وطالب المتظاهرون فصائل «الجيش الوطني» السوري بتجنيد التعامل مع الحكومة المؤقتة «حتى إقالة مصطفى وتقديمه للعدالة».

(العربي الجديد)

مصر: الإفراج عن 151 محبوساً احتياطياً

أفرجت السلطات المصرية، مساء أول من أمس، عن 151 شخصاً محبوسين احتياطياً. وذكرت وكالة الأنباء المصرية أنه «استجابة من الرئيس عبد الفتاح السيسي لتوصيات الحوار الوطني بشأن ملف الحبس الاحتياطي تم الإفراج عن 151 محبوساً احتياطاً على ذمة قضايا يُجرى تحقيقها من النيابة»، دون ذكر طبيعة الاتهامات.

(الأناضول)

فيدان: إرادة تركية مصرية لتفعيل إمكاناتهما

أعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان (الصورة)، خلال مؤتمر صحافي مع وزيرة خارجية كوسوفو دونيكا جيرفالا شوارتز، في بريشتينا أمس الجمعة، أن بلاده ومصر «لديهما إرادة تامة لتفعيل كافة إمكاناتهما سواء في العلاقات الثنائية أو الإقليمية». وأشار إلى أن «مصر تمثل جبهة أمامية في قضية فلسطين وأزمة غزة»، مشدداً على «ضرورة تقديم الكثير من الدعم والمساعدة لمصر، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية».

(الأناضول)

تركيا: «تحييد» 33 في سورية والعراق

أعلنت وزارة الدفاع التركية، في بيانين أمس الجمعة، «تحييد 33 من عناصر حزب العمال الكردستاني في العراق وسورية. وقالت إنه «تم تحييد ثمانية إرهابيين من حزب العمال الكردستاني بمنطقة عملية درع الفرات شمالي سورية، وتحييد 27 عنصراً من العمال في غارات جوية على معاقل التنظيم شمالي العراق خلال الأيام الأربعة الماضية».

(الأناضول)

تقرير

انتخابات شرقي سورية: الإدارة الذاتية تتحايل على التهديدات التركية

تحاول الإدارة الذاتية الكردية المناورة أمام التهديدات التركية باجتياح مناطق تسيطر عليها «قسد»، عبر إصدار المفوضية العليا للانتخابات، التابعة لها، قراراً فوّضت فيه مفوضيات المقاطعات «بالعمل على إجراء انتخابات البلديات، وذلك في الوقت الذي تراه مناسباً، وحسب كل مقاطعة»

مسلحون من «قسد» في دير الزور، سبتمبر 2023 (دليل سليمان/فرانس برس)

الدوحة ـ **عماد كركص**
الحسكة ـ **سلام حسن**

يبدو التخبّط واضحاً داخل الإدارة الذاتية الكردية لشمال وشرق سورية، حيال مسألة إجراء الانتخابات البلدية في مناطق سيطرة الإدارة، بعد ترحيل وتأجيل متكرر لموعد تلك الانتخابات، في ظل التهديدات التركية نحو الإدارة الذاتية وجناحها العسكري «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) بأجتياح مناطق سيطرتهم في حال إجراء الانتخابات. وتكاثف تركيا أي نشاط لـلإدارة والمجموعات الكردية في شمال وشرق سورية من شأنه أن يفضي إلى كانتون كردي في المستقبل، الأمر الذي تعتبره تهديداً لأمنها القومي وحدودها الجنوبية. وأصدرت المفوضية العليا للانتخابات في شمال وشرق سورية، التابعة إلى الإدارة الذاتية، قراراً يوم الخميس الماضي فوّضت فيه مفوضيات المقاطعات «بالعمل على إجراء انتخابات البلديات، وذلك في الوقت الذي تراه مناسباً، وحسب كل مقاطعة»، مع الإشارة إلى التنسيق مع المفوضية العليا في ذلك. القرار الصادر عن المفوضية، لا الإدارة الذاتية، حمّل أوجه من جهة، ودليل على الانقسام من جهة أخرى، إذ تشير مصادر في الإدارة الذاتية لـ«العربي الجديد» إلى أن جزءاً كبيراً من قيادات «الإدارة» لم يكونوا على دراية بقرار المفوضية على الرغم من أهمية القرار، نظراً لمصيرية المنطقة في ظل التهديدات التركية في حال إجراء الانتخابات. كما يُنظر للقرار، لا سيما من خلال إصداره من قبل المفوضية، وليس الإدارة الذاتية، على أنه خطوة للهروب إلى الأمام، وذلك بتمييع مسألة إجراء الانتخابات من خلال تركها المقاطعات والبلديات كل حسب ظروفه، «لحفظ ماء الوجه» بعدم الرضوخ للتهديدات التركية واتخاذ قرار بإلغاء الانتخابات. وتتشكل «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» من سبع مقاطعات، وهي الجزيرة (محافظة الحسكة ومحيطها)، ودير الزور، والرقة، والفرات، ومنبج، وعفرين والشهباء، والطبقة.

وأعلنت الإدارة الذاتية، في 7 يونيو/حزيران الماضي، أنها ستؤجل الانتخابات البلدية شمال شرقي سورية، والتي كانت مقررة في الـ11 من الشهر ذاته، إلى أغسطس/آب الماضي، وذلك «استجابة لمطالب الأحزاب والتحالفات السياسية». لكن وفق الوقائع، فإن الإدارة الذاتية اتخذت هذا القرار بسبب عدم الترحيب الأميركي بهذه الخطوة، والتهديد التركي بشنّ عملية عسكرية لتقويض هذه «الإدارة». وكان ذلك التأجيل هو الثاني لهذه الانتخابات التي كانت مقررة لأول مرة في 30 مايو/أيار الماضي.

ولم تجر الإدارة الذاتية الانتخابات في أغسطس الماضي، في تأجيل أو ترحيل للموعد غير معلن، وذلك استجابة للضغوط التركية. وانتقدت أنقرة، على لسان أكثر من مسؤول فيها، الانتخابات البلدية شمال شرقي سورية، مهددة بالخيارات العسكرية، وهي خيارات دائماً ما تلوّح بها في وجه المجموعات الكردية، فيما تطلب من حلفائها المشتركين، روسيا والولايات المتحدة، الضغط على تلك المجموعات لإبعادها عن الحدود السورية التركية. وتواصلت «العربي الجديد» مع عدد من المسؤولين من مستويات مختلفة من الإدارة الذاتية للتعليق على قرار المفوضية الأخير حيال الانتخابات، لكن جميعهم امتنعوا عن التعليق والرد.

وقال محمد موسى، سكرتير حزب اليسار الديمقراطي، وهو أحد الأحزاب المؤسسة للإدارة الذاتية، أنه «يمتنع عن التعليق سلباً أو إيجاباً في هذه المرحلة بالذات». وسابقاً أشارت الأحزاب الكردية، التي تشارك حزب الاتحاد الديمقراطي في «الإدارة»، إلى أهمية التروي بقرار إجراء الانتخابات وعدم الذهاب بالمنطقة إلى الهاوية أو حافتها، ووضعها أمام الاجتياح التركي، كما حصل سابقاً في عفرين وتل أبيض ورأس العين التي سيطرت عليها تركيا ودحرت عنها «قسد» في معارك سابقة.

ورأى الباحث بالشأن السوري الكردي أحمد البرو أن الإدارة الذاتية تريد أن تستغفل تركيا بإجراء الانتخابات على فترات متعاقبة في كل مقاطعة على حدة، من دون أن يكون هناك موعد ثابت ورسمي بجميع المقاطعات، مشيراً إلى

أحمد البرو: في منطقتنا لا أحد يهتم بهذه الانتخابات

حسن شيخو: الانتخابات لا تلقى أي قبول إقليمي أو دولي

عدم جدوى هذه المناورة. وأضاف البرو، لـ«العربي الجديد»، أن «أي انتخابات يمكن أن تجرى، لا بد أن تكون لها أهمية بالنسبة للسكان، لكن في منطقتنا لا أحد يهتم بهذه الانتخابات أبداً، فالمهتمون هم فقط أحزاب الإدارة، لا سيما الحزب الحاكم (الاتحاد الديمقراطي)، وهم المستفيدون من هذه الانتخابات، لا سيما مع عدم وجود أطراف أو أحزاب معارضة ومنافسة يمكنها المشاركة، كأحزاب المجلس الوطني الكردي على سبيل المثال، وبالتالي فإن الأشخاص الذين سيتولون البلديات على ضوء نتائج الانتخابات، في حال حدوثها، سيأتون من نفس الطبقة السياسية وذات الأحزاب بدون تغيير حقيقي». وتابع: «نحن نعرف ضعف قدرة البلديات على تقديم الخدمات للسكان في ظل الاحتكار السياسي، كما أن البلديات ينخرها الضعف والفساد، وهي إلى جانب السلطة وليس إلى جانب الناس بطبيعة الحال، ولطالما اصطفت البلديات إلى جانب الإدارة في مواجهة بعض الاحتجاجات النقابية أو الشعبية في المنطقة». وتابع: «على ضوء ذلك، ما الفائدة من الانتخابات باستثناء أنها ستؤدي إلى اتخاذها ذريعة من قبل الأتراك لتهديد المنطقة».

من جهته، رأى المحلل السياسي فريد السعدون، والمقيم في مناطق الإدارة الذاتية، أن «الإدارة وجدت نفسها في مسألة الانتخابات أمام خيارين أحلاهما مرّ، فهي إن تخلت عن الانتخابات ستخسر جمهورها وتناقض الادعاء بالديمقراطية والتشاركية، وهي فكرة رئيسية تقوم عليها الإدارة، وإن أجرت الانتخابات بطريقة علنية ورسمية، أي خلال يوم واحد ومحدد مع دعاية وبرامج انتخابية، فإنها ستفتح على نفسها أبواب الجحيم، فتركيا يمكن أن تتدخل عسكرياً، وحتى الولايات المتحدة الحليفة لهذه الإدارة غير راضية عن هذه الانتخابات نزولاً عند الرغبة التركية، كما أن النظام وروسيا لن يرضيا بهذا الإجراء». وأشار السعدون، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «التخريج المناسب للتخلص من هذا المأزق، هو القرار الذي صدر من قبل المفوضية، ما يفهم منه بأنه قرار أو حل وسطي. فبإمكان القرى الصغيرة أن تجري انتخابات في ساعة أو ساعتين بدون ضجة، أما في المدن الكبيرة فمن الصعب الذهاب لإجراء انتخابات حقيقية، إلا إذا تم اللجوء إلى انتخابات شكلية خارجة عن المعايير المعروفة».

أما رئيس حركة «الكورديناتي» السورية حسن شيخو فأشار إلى أن «الانتخابات التي تريد الإدارة إجراءها لا تأتي في مرحلة مناسبة، لأنها ستفتح النار على المنطقة، كما أن السكان في شمال وشرق سورية غير مستعدين لأي تهديدات إضافية في ظل الوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي»، أملاً أن تعيد الإدارة الذاتية النظر في مسألة إجراء الانتخابات. وشدد شيخو، في حديث لـ«العربي الجديد»، على أن «الانتخابات لا تلقى أي قبول أو مباركة، لا إقليمية ولا دولية، وبالتالي علينا الاستفادة من الدرس الذي حصل بجوارنا، حين أجرى الاستفتاء في إقليم كردستان، حينها خسر الإقليم مناطق كبيرة في كركوك وسنجار وطوزخرماتو شمال العراق، ونحن لا نريد ذات السيناريو».

قضية

لا يستهين الحزبان الديمقراطي والجمهوري في الانتخابات الرئاسية الأميركية بتأثير المرشحين الهامشيين، وعددهم خمسة، خصوصاً أن الفوارق الانتخابية في الولايات المتارجحة بين مرشحي الرئاسة من الحزبين تضيق أكثر فأكثر

الانتخابات الأميركية

5 مرشحين هامشيين قد يُسقطون ترامب أو هاريس

واشنطن ـ **محمد البديوي**

مع بدء التصويت في الانتخابات الرئاسية الأميركية عبر البريد في ولاية كارولينا الشمالية، أمس الجمعة، تبرز أسماء خمسة مرشحين إضافيين للمرشحَين الرئيسيين، الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب والديمقراطية كمالا هاريس. فإضافة إلى هذين الاسمين، ظهرت في ورقة الاقتراع أسماء كل من مرشحة الحزب الأخضر جيل ستاين، ومرشح حزب العدالة للجميع كورنيل ويست، ومرشح الحزب الليبرتاري تشيس أولفيلد، ومرشح الحزب الدستوري راندال تيري، والمستقل روبرت كينيدي جونيور، الذي تقدم للترشح في الانتخابات الأميركية تحت اسم حزب نحن الشعب. ومن الممكن ظهور أسماء جديدة في عدد آخر من الولايات، كما حصل في جورجيا مع ترشح كلودیا دي لا كروز، وسط خشية ديمقراطية وجمهورية من أن يؤثر هؤلاء المرشحون الهامشيون على حظوظ مرشحَي الحزبين الرئيسيين، خصوصاً في الولايات المتارجحة.

والولايات المتارجحة في هذه الانتخابات هي: ميشيغن، ويسكونسن، بنسلفانيا، جورجيا، أريزونا، نيفادا وكارولينا الشمالية، وهي التي تعدّ ساحة المعركة الرئيسية مقارنة بولايات محسومة مسبقاً لصالح الجمهوريين أو الديمقراطيين، وتحدّد مصير الانتخابات الأميركية ومن يصل إلى البيت الأبيض. وتشهد الولايات المتارجحة صراعاً بين الجمهوريين والديمقراطيين في الانتخابات الأميركية من أجل ضمّ أو حذف مرشحين رئاسيين مستقلين أو من الأحزاب الثالثة. ففي كارولينا الشمالية، طعن الديمقراطيون من أجل بقاء روبرت كينيدي جونيور الذي قاتل من أجل حذف اسمه عن بطاقة الاقتراع في هذه الولاية بعد إعلان انسحابه من الانتخابات في الولايات الانتخابات الأميركية رفضت حذف اسمه.

وفاز ترامب بهذه الولاية المتارجحة بفارق يزيد عن نقطة في الانتخابات الرئاسية عام 2020، ويأمل الديمقراطيون بأن يقتطع كينيدي من نسبة الأصوات التي قد يحصل عليها الرئيس الجمهوري السابق، خصوصاً بين المستقلين الذين لم يحسموا أصواتهم بعد سواء لصالح ترامب أو هاريس. وفي جورجيا، يقاتل الديمقراطيون من أجل حذف أسماء بعض مرشحي الأحزاب الثالثة أو المستقلين، خصوصاً أنها ولاية متارجحة لم يفز فيها الديمقراطيون منذ عام 1992 إلا في انتخابات 2020، وبأقل من 12 ألف صوت، في حين طعن الجمهوريون سعياً إلى إبقاء جميع المرشحين على ورقة الاقتراع. ورفض وزير الخارجية في الولاية (جمهوري)، والمسؤول الأول عن الانتخابات براد رافينسبيرغر، قراراً قضى باستبعاد كورنيل ويست الذي يترشح كمستقل في الولاية، وكلوديا دي لا كروز، المرشحة عن حزب التحرير والاشتراكية، وجيل ستاين. وعلّقت دي لا كروز، الاسم الثامن في بطاقات الاقتراع، على القرار بقولها إن الحزب الديمقراطي يرغب في تقييد الخيارات المتاحة لناخبي جورجيا لأنهم لا يريدون التنافس مع حملة اشتراكية تقدم حلولاً حقيقية للمشاكل الضخمة التي يواجهها العمّال. ومن المتوقع أن يستأنف الديمقراطيون القرار، وهم يخشون أن يحصل هؤلاء المرشحون على أصوات من الأقليات تؤدي إلى عدم فوز هاريس بالانتخابات في الولاية، علماً أن هؤلاء المرشحين الثلاثة يطالبون بوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، ووقف تمويل إسرائيل، وحقّ الفلسطينيين في حياة كريمة.

ويمنح الدستور الأميركي الولايات الحق في تنظيم قواعد الانتخابات وقبول أوراق المرشحين. وتختلف قوانين الانتخابات الأميركية من ولاية إلى أخرى، إذ تطلب بعض الولايات عادة من الأحزاب الصغيرة نسبة محدّدة من الأصوات في انتخابات سابقة أو أن يكون لديها عددٌ معين من الناخبين المسجلين ليكون لها مكان في بطاقات الاقتراع. بينما تطلب بعض الولايات من المستقلين جمع عدد من تواقيع الناخبين المسجلين، أو رسوم تسجيل أو كليهما. وتشير تقارير إلى أن مجموعات من الناشطين السياسيين الجمهوريين والمحامين وحلفائهم تحاول دعم وجود مرشحي الأحزاب الثالثة، خصوصاً كورنيل ويست وكلوديا دي لا كروز وجيل ستاين، وهم المرشحون الثلاثة الذين يعارضون دعم إسرائيل ويطالبون بوقف الإبادة الجماعية في غزة، بينما تحاول مجموعات من الناشطين الديمقراطيين وحلفائهم دعم مرشح الحزب الدستوري راندال تيري، الذي يوجد اسمه في 12 بطاقة اقتراع حتى الآن.

واشاد ترامب بترشح كورنيل ويست، ووصفه بأنه «أحد المرشحين المفضلين لديه»، وكذلك جيل ستاين، وقال: «أنا أحبها كثيراً، هل تعلم لماذا؟ لأنها تأخذ 100% منهم (يقصد أنها ستحصل على أصوات كانت ستذهب للديمقراطيين)، وهو أيضاً يأخذ 100%». فيما يفضل الديمقراطيون وجود روبرت كينيدي جونيور في الانتخابات، وأيضاً مرشح الحزب الدستوري راندال تيري، المرشح الرئاسي المناهض للإجهاض، معتقدين أنهما يمكن أن يجتذبا أصوات ناخبين من ترامب.

يوجد اسم روبرت كينيدي جونيور في بطاقات 18 ولاية، من بينها 3 ولايات متارجحة، هي ميشيغن وبنسلفانيا وويسكونسن. وحتى الآن رفضت اللجان الانتخابية في الولايات الثلاث طلب المرشح حذف اسمه. وأعلن كينيدي، الذي يتحدر من عائلة ديمقراطية عريقة، دعمه لترامب. أما اسم كورنيل ويست، الذي يترشح مستقلاً في بعض الولايات وعن حزب العدالة للجميع الذي أسسه أخيراً، فيوجد في بطاقات عشر ولايات، من بينها ويسكونسن وكارولينا الشمالية، وأظهرت السجلات أن منظمة People Over Party غير الربحية ومقرها فيرجينيا، ساهمت في وضع اسم ويست في بطاقات الاقتراع في عدد من الولايات، وتشير تقارير إلى أنها منظمة محسوبة على مجموعة جمهورية، خصوصاً أن مستشارها والمسؤول الرئيسي فيها بول هاميريك نفى أن يكون ديمقراطياً، وصوّت خلال الأعوام الـ18 الأخيرة للجمهوريين، كما تبرع لمغلبي للحزب الجمهوري في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية.

وكذلك جيل ستاين، وقال: «أنا أحبها كثيراً، هل تعلم لماذا؟ لأنها تأخذ 100% منهم (يقصد أنها ستحصل على أصوات كانت ستذهب للديمقراطيين)، وهو أيضاً يأخذ 100%». فيما يفضل الديمقراطيون وجود روبرت كينيدي جونيور في الانتخابات، وأيضاً مرشح الحزب الدستوري راندال تيري، المرشح الرئاسي المناهض للإجهاض، معتقدين أنهما يمكن أن يجتذبا أصوات ناخبين من ترامب.

يوجد اسم روبرت كينيدي جونيور في بطاقات 18 ولاية، من بينها 3 ولايات متارجحة، هي ميشيغن وبنسلفانيا وويسكونسن. وحتى الآن رفضت اللجان الانتخابية في الولايات الثلاث طلب المرشح حذف اسمه. وأعلن كينيدي، الذي يتحدر من عائلة ديمقراطية عريقة، دعمه لترامب. أما اسم كورنيل ويست، الذي يترشح مستقلاً في بعض الولايات وعن حزب العدالة للجميع الذي أسسه أخيراً، فيوجد في بطاقات عشر ولايات، من بينها ويسكونسن وكارولينا الشمالية، وأظهرت السجلات أن منظمة People Over Party غير الربحية ومقرها فيرجينيا، ساهمت في وضع اسم ويست في بطاقات الاقتراع في عدد من الولايات، وتشير تقارير إلى أنها منظمة محسوبة على مجموعة جمهورية، خصوصاً أن مستشارها والمسؤول الرئيسي فيها بول هاميريك نفى أن يكون ديمقراطياً، وصوّت خلال الأعوام الـ18 الأخيرة للجمهوريين، كما تبرع لمغلبي للحزب الجمهوري في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية.

كورنيل ويست خلال تجمع بنيويورك دعما لغزة، نوفمبر 2023 (سلجوف اكار/الأناضول)

سابقة رالف نادر

سبق أن أدّى وجود المرشح الأميركي من أصل لبناني رالف نادر (الصورة) عن حزب الخضر إلى خسارة الديمقراطيين في الانتخابات الرئاسية عام 2000، حيث خسر المرشح الديمقراطي حينها، آل غور، أمام الجمهوري جورج بوش الابن ولاية فلوريدا (كانت ولاية متارجحة في هذه الانتخابات)، بفارق 536 صوتاً فقط، في حين حصل نادر على 97 ألف صوت في الولاية، ما أدى إلى حصول المرشح الجمهوري على مقاعد المجمع الانتخابي في هذه الولاية.

رصد

هدنة الروهينغا وجنرالات ميانمار: جيش أراكان عدو مشترك

عقد جيش ميانمار، وجماعة مسلّحة من أقلية الروهينغا، تفاهماً لعدم محاربة كلّ منهما الآخر، في حين يقاتل الطرفان جيش أراكان المتمرد في راخين

توصل مقاتلو أقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار، والقيادة العسكرية التي تحكم البلاد منذ الانقلاب على الحكومة المدنية في عام 2021، أخيراً، إلى «تفاهم» بعدم قتال كلّ منهما الآخر، في ظلّ الحرب الدائرة في البلاد بين الجيش من جهة، والمتمردين الرافضين للانقلاب وكذلك جماعة جيش أراكان المتمردة والمعادية للجيش من جهة أخرى. ويأتي هذا «التفاهم»، الذي يصنف جماعة جيش أراكان «عدواً مشتركاً» للجيش والروهينغا على حدّ سواء، رغم الاضطهاد التاريخي الذي عانته هذه الأقلية المسلمة على يد الجيش في الدولة ذات الأغلبية البوذية، علماً أن السلطات في ميانمار لطالما تعاملت مع الروهينغا، على أنهم يشكلون تهديداً وجودياً للبلاد.

وفي ترتيب لم يكن من الممكن تصوره في السابق، قالت منظمة التضامن لحقوق الروهينغا، إن مقاتليها توصلوا إلى «تفاهم» مع الجيش بعدم مهاجمة كلّ منهما الآخر، حيث يقاتل كلاهما جيش أراكان، القوة المتمردة الرئيسية في غرب ميانمار. وقال رئيس الشؤون السياسية في المنظمة، كو كو لين، لوكالة رويترز، في مقابلة نشرت أمس الجمعة، إن «المجلس العسكري لم يهاجمنا ولم نهاجمهم»، مضيفاً أنه «لماذا نصنع هدفين في الوقت ذاته، ما داموا لم يهاجمونا؟ لقد أصبح هذا تفاهماً طبيعيته». وأوضح كو كو لين أنه لا يوجد اتفاق رسمي بين المنظمة وجيش ميانمار، وشدّد على أن الجانبين لا يتعاونان لمحاربة جيش أراكان. وأوضح أن «رجالنا يقاتلون بزيّنا الرسمي وشعارنا الخاص ونستخدم أسلحتنا».

ولم يذكر كو كو لين، موعد سريان التفاهم أو المدة التي سيظلّ سارياً فيها، لكنه أشار إلى تحرك مقاتلي منظمة التضامن لحقوق الروهينغا إلى بلدة مونغداو على حدود بنغلادش في وقت سابق من العام الحالي، حيث قاتل المجلس العسكري والمنظمة، جيش أراكان.

ويسود توتر عميق الجذور، في ولاية راخين، غرب ميانمار، بين البوذيين الذين يدعمون جيش أراكان، وبين الروهينغا. وجنّد الجيش، بحسب «رويترز»، بعض الروهينغا قسراً لمحاربة متمردي جيش أراكان، الذي يتهم قطاعات من الأقلية المسلمة، بما في ذلك منظمة التضامن لحقوق الروهينغا، بالتعاون مع المجلس العسكري.

وكانت وكالة رويترز قد ذكرت في مايو/ أيار الماضي، أن جيش أراكان أضرم النار في أجزاء من بلدة بوثيداونغ، التي كانت حتى ذلك الحين أكبر مستوطنة للروهينغا في ميانمار، بعدما تعرضت البلدة أيضاً لهجمات حرق متعمد قادها الجيش.

وبحسب كو كو لين، رفض جيش أراكان ذات الأغلبية البوذية، محاولاتٍ من منظمة التضامن لحقوق الروهينغا، لبناء تحالف بينهما لمواجهة الجيش، وعوضاً من ذلك، هاجم تجمعات الروهينغا في شمال راخين، ما أجبر وفق قوله، الروهينغا على حمل السلاح ضدّه. وقال حول ذلك: «كانوا يشترون الوقت، ويتجنبون الحديث معنا، والاجتماع بنا، ونحن أيضاً طالبنا من جيش أراكان عدم مهاجمتنا، لقد حذّرناهم مراراً، لكنهم تجاهلونا». ولم تجب جماعة جيش أراكان، التي كانت سابقاً نفت مهاجمتها الروهينغا، بحسب «رويترز»، الردّ على أسئلة جديدة للوكالة.

وتُعد منظمة التضامن لحقوق الروهينغا، واحدة من بين جماعات مسلحة عدة للروهينغا، تنتشر في مخيمات للاجئين الروهينغا في ولاية راخين، وفي بنغلادش المجاورة حيث يعيش حوالي مليون شخص من الروهينغا فرّوا من ميانمار. وهرب مئات الآلاف من هذه الأقلية من ميانمار، إثر حملة قمع عنيفة شنّها عليهم الجيش في عام 2017، والتي وصفتها الأمم المتحدة بأنها «وصفة مثالية للتطهير العرقي».

مسلحون من مجموعة دفاع محلية في ميانمار، فبراير الماضي (Getty)

(رويترز)

إضاءة

بلينكن يدعم القوة الدولية في هايتي لوقف العنف

حث وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، من عاصمة هايتي بور أو برنس، دول العالم على المساعدة في تمويل القوة الدولية في هذا البلد الذي دمره عنف العصابات. وكانت الأمم المتحدة نشرت نحو 400 شرطي كيني في هايتي لقيادة مهمة أممية لقمع عنف العصابات في العاصمة وخارجها، غير أن المخاوف تزايدت إزاء افتقار المهمة إلى الموارد.

والتقى بلينكن برئيس وزراء هايتي غاري كونيل ومجلس رئاسي انتقالي يضم تسعة أعضاء أنشئ بعد استقالة رئيس الوزراء السابق أرييل هنري. كما التقى زعماء أحزاب سياسية ورئيس البعثة متعددة الجنسيات، ورئيس الشرطة الوطنية في هايتي. وكانت السلطات عددت، الأربعاء الماضي، حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد، التي فرضت في وقت سابق من العام الحالي في العاصمة والمناطق المحيطة بها في محاولة لوقف عنف العصابات.

وأعلن بلينكن، مساء أول من أمس الخميس، حزمة مساعدات إنسانية بقيمة 45 مليون دولار لهايتي، حاضاً الدول الأخرى على المساعدة في تمويل القوة الدولية في هايتي. وقال بلينكن، خلال مؤتمر صحافي مع منسق المجلس الرئاسي الانتقالي يضم برنس: «في هذا الوقت الحرج، نحتاج إلى مزيد من الأموال. نحن بحاجة إلى مزيد من الأفراد لدعم أهداف هذه المهمة وتحقيقها»، مضيفاً: «نحن معكم». وأعلن بلينكن أن الولايات المتحدة تعمل على تجديد انتداب المهمة «لكننا نريد الاطمئنان أيضاً إلى أننا بصدد شيء جدير بالثقة ومستدام، سنتظر في كل الخيارات (المتاحة) للقيام بذلك، عملية حفظ السلام ستكون أحد هذه الخيارات». وكان برايان نيلسون، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون نصف الكرة الأرضية الغربي، أكد، الأربعاء الماضي، أن الإدارة الأميركية تبحث مسألة نشر قوات سلام أممية وسيلة لتأمين النقود والموارد اللازمة لمحاربة العصابات التي تسيطر على 80% من مناطق عاصمة هايتي. وشدد بلينكن على ضرورة أن يشرع المسؤولون الهايتيون سريعاً في السير على الطريق نحو إجراء انتخابات. واعتبر أن «هذه لحظة تحدٍ كبير لكنها أيضاً لحظة أمل لهايتي». وأضاف: «الخطوة الحاسمة التالية التي ناقشناها هي إنشاء مجلس انتخابي. نأمل أن يُنشأ قريباً».

وبلينكن أرفع مسؤول أميركي يزور البلد المنكوب منذ العام 2015، وقد وصل إلى بور أو برنس بعد شهرين على إرسال كينيا عناصر شرطة في إطار قوة دولية طال انتظارها، تهدف إلى استعادة النظام. وخلال اجتماعه مع رئيس الوزراء المؤقت غاري كونيل، وصف بلينكن العمل الأولي للقوات الدولية مع الشرطة الهايتية بأنه «خطوة مهمة جداً وتقدم حقيقي». وقال إن «الأمن هو الأساس لكل ما سيحدث بعد ذلك، بما في ذلك الاستعدادات لانتخابات العام المقبل، وكذلك لتوفير الخدمات الأساسية للشعب الهايتي».

وأضاف وزير رئيس حكومة هايتي، من جهته، بأن الوضع «معقد جداً»، لكنه أعرب عن بعض التفاؤل قائلاً: «إذا حظينا بدعم والتزام من شركائنا، فسنحقق أهدافنا». والتقدم الذي أحرزناه حتى الآن هو في الواقع رائع جداً». وفي مقر بعثة الدعم الأمني متعددة الجنسيات، وهي قوة الشرطة الخاضعة للقيادة الكينية والتي يُفترض أن تعيد بسط الأمن في البلاد، التقى بلينكن مسؤولين أمنيين هايتيين ودوليين. وتأمل واشنطن، التي لا تساهم بعناصر في هذه القوة، لكنها المساهم الرئيسي بالأموال والمعدات، الحصول على مزيد من المساهمات لضمان تمويلها على المدى الطويل.

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

الحدث

زيلينسكي يريد قصف روسيا بأسلحة غربية

ضغط الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي من أجل السماح لقواته باستخدام أسلحة بعيدة المدى ضد الأراضي الروسية لدفع موسكو إلى السلام

حاول الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الاستفادة من وجوده المباشر مع كبار القادة العسكريين للولايات المتحدة وأكثر من 50 دولة شريكة، في ألمانيا، أمس الجمعة، لتعديل رأيهم بخطوطهم الحمراء، مكرراً مطالبته السماح لكييف باستخدام أسلحة بعيدة المدى لشن ضربات في عمق الأراضي الروسية، في حين أعلنت واشنطن أنها ستقدم 250 مليون دولار أخرى مساعدات أمنية لكييف.

وقال زيلينسكي، خلال مشاركته للمرة الأولى في اجتماع «مجموعة اتصال» لحلفاء أوكرانيا في القاعدة الجوية الأميركية في رامشتاين غرب ألمانيا: «نحن بحاجة إلى المزيد من الأسلحة لمواجهة القوات الروسية خصوصاً في منطقة دونيتسك» شرق أوكرانيا. وأضاف: «العالم يملك ما يكفي من أنظمة الدفاع الجوي لضمان عدم تحقيق الإرهاب الروسي أي نتائج»، في حين تشهد أوكرانيا قصفاً روسياً مدمراً منذ أيام، أسفر عن مقتل 55 شخصاً وإصابة العشرات عند استهداف كلية عسكرية في بولتافا وسط البلاد. وكرّر زيلينسكي دعوته للسماح له باستخدام الأسلحة بعيدة المدى التي يزوّده بها حلفاؤه «ليس فقط لاستهداف الأراضي المحتلة في أوكرانيا ولكن أيضاً الأراضي الروسية، حتى ندفع روسيا إلى السعي وراء السلام».

وكان حلفاء أوكرانيا، بما في ذلك المورّدان الرئيسيان للأسلحة، أي الولايات المتحدة وألمانيا، قد وافقوا على استخدام أسلحتهم في ضرب أهداف في الأراضي الروسية في ظروف معيّنة، بينما ما زالوا يظهرون تردّداً بشأن ظروف أخرى خوفاً من التصعيد مع موسكو. وواصل زيلينسكي الدفاع عن قضيته خلال لقاء مع المستشار الألماني أولاف شولتز في فرانكفورت القريبة من قاعدة رامشتاين. وسيتوجه زيلينسكي إلى إيطاليا لحضور منتدى اقتصادي ولإجراء «مفاوضات» مع رئيسة الحكومة جورجيا ميلوني. وبعد عامين ونصف العام من بدء الغزو الروسي لأوكرانيا، تكاثف كييف لإحراز تقدّم خصوصاً أنّ الهجوم الكبير الذي شنّته قواتها على منطقة كورسك الروسية مطلع أغسطس/آب الماضي، لم ينجح بوقف تقدّم القوات الروسية في الشرق الأوكراني. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أكد، أول من أمس الخميس، أنّ «أولويته» هي السيطرة على دونباس بالكامل حيث يتقدّم جيشه.

وأعلن وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن في رامشتاين عن مساعدات عسكرية جديدة لكييف بقيمة 250 مليون دولار، «ما سيسمح بزيادة القدرات لتلبية حاجات أوكرانيا المتطوّرة». وقال أوستن: «تواصل موسكو هجومها في شرق أوكرانيا، خصوصاً حول بوكروفسك. بوتين يعيد نشر قواته في كورسك (الروسية). ويواصل الكرملين قصف المدن الأوكرانية واستهداف المدنيين الأوكرانيين، إنها فضيحة». وحذر أوستن من أن موسكو تضغط، لا سيما حول بوكروفسك الأوكرانية، التي توفر خطوط سكك حديد وإمدادات مهمة للجيش الأوكراني. وأشار أوستن إلى هجوم كورسك باعتباره مثالاً على جهود أوكرانيا لأن تكون لها زمام المبادرة في ساحة المعركة، وقال إن «جيش العدوان التابع للكرملين أصبح الآن في موقف دفاعي على أرضه».

وتعهدت ألمانيا بتزويد كييف بنحو 12 مدفعاً إضافياً من طراز «هاوتزر»، في حين أعلنت كندا أنها تعتزم إرسال 80840 صاروخ جو-أرض صغيراً غير مسلح بالإضافة إلى 1300 رأس حربي في الأشهر المقبلة. وأعلنت بريطانيا عن عقد بقيمة 162 مليون جنيه إسترليني (192 مليون يورو) لإرسال 650 صاروخاً خفيفاً متعدّد المهام

أعلن أوستن تقديم مساعدات عسكرية أميركية جديدة لأوكرانيا

زيلينسكي خلال اجتماع «مجموعة الاتصال» في رامشتاين أمس (دانيال روث/د. فرانس برس)

ستاين مرتين للانتخابات الرئاسية، آخرها في عام 2016، وحصلت على نحو 1% من الأصوات، وهي نسبة أكبر من هامش فوز ترامب في بعض الولايات المتارجحة.

ويعد الحزب الليبرتاري ثالث أكبر الأحزاب في الولايات المتحدة، ويخوض الانتخابات ممثلاً عنه تشيس أولیفر في 42 ولاية، من بينها جميع الولايات المتارجحة، ويؤكد خطابه على الحرية الفردية ومقاومة توغل الحكومة في حياة المواطن، وكانت أكبر نتائجه الحصول على نسبة 3% في عام 2016 حين رشّح غاري جونسون للرئاسة، فيما حصلت مرشحة الحزب جو جورغنسون في عام 2020 على نسبة 1%. وأطلق راندال تيري حملته الرئاسية في الانتخابات الأميركية كجزء من حزب الدستور، الذي يروّج لنفسه باعتباره «الحزب الوطني الوحيد الذي يؤيد الحق في الحياة» بنسبة 100%، ويترشح في 12 ولاية، بينها ولايتان متارجحتان، هما ميشيغن وويسكونسن، ويأمل الديمقراطيون بأن يتمكن من الحصول على أصوات ناخبين ينتقدون موقف ترامب الحالي من قضية الإجهاض التي أعلن أنه سيتركها للولايات، ولن يسّن تشريعاً فيدرالياً يحرّم الإجهاض. وأسّس تيري منظمة Operation Rescue، وهي منظمة معروفة تستهدف منع الوصول إلى عيادات الإجهاض، كما أنه يصف على موقع حملته على الإنترنت مؤيدي الإجهاض بأنهم «قتلة أطفال». وعبّر في تصريحات له عن غضبه من الرئيس السابق ترامب. وقال عنه: «لقد أثار دونالد ترامب غضب المؤيدين للحياة، وأنا منزعج جداً من تردده».

شرق غرب

إيران: مستعدّون لصد أي هجوم جوّي

أكد قائد سلاح الدفاع الجوي الإيراني، العميد عليرضا صباحي فرد، أمس الجمعة، أن بلاده «على أهبة الاستعداد لصدّ أي تهديد جوي»، داعياً خلال تفقده منطقة الدفاع الجوي الإيراني شمال شرقي البلاد إلى «رفع جاهزية القوات الجوية الإيرانية إلى ضرورة الحفاظ على استعدادها القتالي لحراسة أجواء البلاد». وأضاف صباحي فرد أن إيران «تحولت إلى القوة الأولى في المنطقة بعدما زودت قواتها بأحدث أنظمة الدفاع الجوي»، وفق وكالة تسنيم.

(العربي الجديد)

حملة هاريس تجمع 361 مليون دولار في أغسطس

أعلنت الحملة الانتخابية لنائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس (الصورة)، أمس الجمعة، أنها جمعت أكثر من ضعف ما حصل عليه الرئيس السابق دونالد ترامب من المانحين في أغسطس/ آب الماضي، موضحة أنها جمعت 361 مليون دولار من قرابة ثلاثة ملايين مانح في أول شهر كامل لها كمرشحة. وكان فريق ترامب أعلن أنه جمع 130 مليون دولار الشهر الماضي. وقالت مديرة حملة هاريس، جولي تشافيز رودريغيز، إن ترشيح هاريس «حفّز تحالفاً واسعاً ومتنوّعاً».

(أسوشييتد برس)

مقتل 11 مدنيا بنيران جيش ميانمار قرب الحدود الصينية

قالت لواي ياي أو، المتحدثة باسم جيش تحرير تانغ الوطني، إحدى الجماعات المسلحة المتمردة على الجيش في ميانمار، أمس الجمعة، إن هجوماً جوياً، نسبته إلى الجيش والطغمة العسكرية الحاكمة في البلاد، أدى إلى مقتل 11 مدنيا في بلدة نامخام بولاية شان شمال شرقي ميانمار، قرب الحدود الصينية. وتقع نامخام على مسافة نحو خمسة كيلومترات من الحدود مع مقاطعة يونان الصينية، حيث أعلن مقاتلو جيش تحرير تانغ الوطني السيطرة على المنطقة بعد أسابيع من القتال العام الماضي.

(فرانس برس)

فنزويلا: المحتجز الأميركي لدينا دخل «بلا أوراق»

أعلن المدعي العام الفنزويلي طارق وليم صعب، أول من أمس الخميس، أن الجندي الأميركي المحتجز في فنزويلا منذ نهاية أغسطس/ آب الماضي أوقف لأنه «دخل البلاد بلا أي نوع من الوثائق أو وسائل العيش». وأضاف صعب في مؤتمر صحافي أن المحتجز الأميركي يحمل «جنسية مزدوجة» أميركية ومكسيكية، مؤكداً أن «جنسيته الأساسية هي المكسيكية».

(فرانس برس)

الرئيس الأذربيجاني: أنجزنا 80% من اتفاق السلام مع أرمينيا

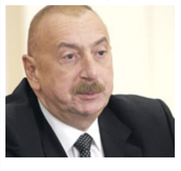

أعلن الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف (الصورة)، أمس الجمعة، أنه تم التوصل إلى اتفاق على حوالي 80% من نص معاهدة السلام في المفاوضات مع أرمينيا. وأضاف علييف، خلال منتدى أمبروسيتي في إيطاليا، أن أراضي أذربيجانية كانت تحت احتلال أرمينيا لسنوات طويلة، تحررت في حرب إقليم ناغورنو كاراباخ في عام 2020، أملاً أن تتكلل المفاوضات بإبرام اتفاقية السلام بين البلدين.

(الأناضول)

لعب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورقته الأخيرة، ولم يسلّم رئاسة الحكومة للفائزين بالانتخابات النيابية، بل اختار ميشال بارنييه من اليمين للمنصب، متخطياً أحقية اليسار به، وآملاً خلق تيار إلى صفّه يجنّبه أزمة تكبر

الرئيس الفرنسي يتجاوز اليسار

بارنييه الإطفائي الأخير لماكرون

باريس ـ **بشير البكر**

قال الجنرال شارل ديغول ذات يوم: «كيف يمكنك أن تحكم بلداً لديه 246 نوعاً من الجبن؟». وكان زعيم المقاومة ضد الاحتلال الألماني يتحدث عن تجربته مع صعوبة حكم فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وقراره الاستقالة بسبب الانقسامات بين القوى السياسية، التي تشكلت معها الحكومة حينذاك. وعاشت فرنسا حالة مشابهة لحوالي شهرين من الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أجريت جولتها الثانية في يوليو/تموز الماضي، قبل تعيين رئيس حكومة جديداً، هو ميشال بارنييه الذي سبق له أن شغل مناصب وزارية عدة خلال رئاسة الرئيس الأسبق الراحل جاك شيراك، منها وزير خارجية في بداية ولاية شيراك الثانية (2002 -2007).

بتكليف الرئيس إيمانويل ماكرون بارنييه، تمّ تجاوز حالة استعصاء صعب، تولدت عن تعذر إيجاد رئيس حكومة يحقّق الإجماع، بين رئيس الدولة والقوى السياسية الثلاث الرئيسية التي تمتلك أكبر الكتل البرلمانية، وهي: الأولى، ائتلاف «الجبهة الشعبية الجديدة» الذي يتشكل من أحزاب فرنسا الأبية، الاشتراكي، الخضر، والشيوعي، والقوة الثانية هي حزب النهضة الرئاسي، والثالثة حزب التجمع الوطني. وأجرى ماكرون مشاورات سياسية دامت شهرين للبحث عن رئيس وزراء، هي الأطول في تاريخ الجمهورية الخامسة. والملافت أنه قبل أن يستقر على ميشال بارنييه أول من أمس الخميس، فإن قرابة سبعة مرشحين فشلوا في نيل الحد الأدنى من الإجماع، الذي يؤهل أحدهم لتولي المهمة الصعبة، بالإضافة إلى أسماء أخرى لم يجرَ تداولها، استشارها الرئيس في الخفاء، لكن الجميع اعتذر عن قيادة السفينة وسط بحر هائج.

تقضي الأعراف السياسية في فرنسا بأن يكلّف رئيس الدولة الكتلة البرلمانية التي حصلت على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية بترشيح رئيس للوزراء، يتولى تشكيل الحكومة وتقديمها إلى البرلمان من أجل نيل الثقة. وفي حال حصول حزب أو ائتلاف على الأغلبية المطلقة، وهي 289 من أصل 577 نائباً يشكلون البرلمان، فإن العملية تمر بسلاسة. وإذا تعذر توفر الأغلبية المطلقة، يُنتقَل إلى سقف أدنى وهو ما يعرف بأغلبية نسبية، أي الكتلة التي حلت في الصدارة، والتي يتحتم عليها تشكيل حكومة بالاتفاق مع كتل أخرى، بحيث تجتاز امتحان منح الثقة. لم تحصل كتلة واحدة في الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت (دورتها الثانية) في يوليو الماضي على الأغلبية المطلقة، ولذلك كان يتوجب على ماكرون اعتماد خيار الأغلبية النسبية، وتكليف «الجبهة الشعبية الجديدة» (حصلت على 182 مقعداً) بتشكيل الحكومة، ولكنه رفض مرشحة الجبهة لوسي كاستيه (تداولت الجبهة أسماء أخرى قبل كاستيه، ومن بينها هوغيت بيلو ولورانس توبيانا). مبرّرات الرفض هي أنه لا يريد تكليف حكومة يشارك فيها حزب فرنسا الأبية بقيادة مرشح الرئاسة السابق جان لوك ميلانشون.

لا يريد ماكرون أن يتعايش مع رئيس وزراء من اليسار

تبيّن من مجريات المداولات أن مبررات ماكرون واهية من الناحية السياسية، وأن هناك سببين لعدم تكليف مرشح الجبهة الشعبية الجديدة. الأول هو أنه لا يريد أن يتعايش مع رئيس وزراء من اليسار يحمل برنامجاً للحكم يختلف كلياً عن برنامجه الاقتصادي الأقرب إلى اليمين ورجال المال والأعمال. والسبب الثاني أنه يعمل على تشكيل أغلبية من حول حزبه النهضة، واتّبع بذلك نفس التكتيك التي استخدمه في الولاية الأولى باستمالة شخصيات مستقلة وحزبية من اليمين واليسار لتشكيل تياره الخاص، وهو بذلك يحقق هدفين، تفكيك حزبي اليمين واليسار التقليديين، وبناء تياره الخاص، وبذلك يجعل الحياة السياسية تدور حوله شخصياً.

واللافت هو الإجماع على عدم جدّية الرئيس في البحث عن مخرج من حال الاستعصاء، بسبب وجود كتل برلمانية متنافرة عدة لا تلتقي عند حد أدنى من التفاهم. ولم ينفرد بهذا الانطباع طرف دون آخر، بل تشاركته الكتل المعارضة في اليمين المتطرف واليسار واليمين التقليدي. ومن المفارقات التي كشفت عنها الكتل النيابية أن الرئيس، بموازاة المشاورات الرسمية، كان يمارس اتصالات جانبية لاستمالة أعضاء منها لضمّهم إلى فريقه الخاص من أجل تعزيز كتلته البرلمانية.

يلعب ماكرون على تقسيم الكتل السياسية الكبرى. أجرى اتصالات بالاشتراكيين والخضر من الجبهة الشعبية الجديدة من أجل استبعاد حزب فرنسا الأبية بزعم أن ميلانشون «معادٍ للسامية»، وبرنامجه غير قابل للتطبيق، وهدفه من ذلك ضمّ النواب الشيوعيين والخضر إلى معسكره النيابي، الذي لا يمتلك أكثرية نيابية، وهو بذلك يتقرب أكثر من اليمين المتطرف، الذي يطمح إلى نيل ثقته من دون التورط بالتعامل معه صراحة، كونه قوة سياسية موصوفة بالعنصرية ومعاداة الأجانب. وحاول ماكرون أن يستميل كتلة حزب الجمهوريين من دون أن يدخل معها في التزام شراكة سياسية، كي يستخدمها من أجل سدّ النقص النيابي فقط. ورغم أن ماكرون بقي بعيداً عن فتح قناة علنية مع اليمين المتطرف، فإن حالة الصد التي واجهها من اليسار واليمين التقليديين جعلته يمد بعض الخيوط باتجاه حزب مارين لوبان (التجمع الوطني)، الذي يراقب المشهد وعينه على الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام 2027.

هناك إجماع على أن ماكرون فشل في أداء مهمته رئيساً للدولة، وأخطر ما في الأمر أنه فَقَد ثقة مختلف الأطراف السياسية في اليسار واليمين والوسط. وتبيّن من خلال الاستشارات السياسية التي أجراها في الأسبوعين الماضيين أن لا أحد من الكتل السياسية الكبرى يمنحه ثقة كافية، ويعتبرونه غير جاد في مشاوراته لاختيار رئيس حكومة للخروج من الأزمة، بل إنه يريد رئيس حكومة وفق مواصفاته هو، ولذلك ماطل من أجل تقسيم وحدة الأحزاب وكسب بعض الكتل إلى طرفه، ولذلك استشار شخصيات ذات ماضٍ اشتراكي مثل الوزير السابق برنار كازنوفَ أو من اليمين التقليدي مثل الوزير السابق كزافييه برتران، وكلاهما لا يحظى بتأييد كتلة حزبية. وأقلع ماكرون عن هذين الاسمين بعد ردود الفعل غير المرحبة بهما التي تلقاها من الاتجاهات السياسية كافة. ثم طرح ماكرون اسم ميشال بارنييه الذي لقي ردود فعل سلبية حوله من كتلتي الجبهة الشعبية الجديدة وحزب التجمع الوطني. وبارنييه ينتمي لليمين التقليدي، ولكنه بعيد عن العمل الحكومي منذ زمن طويل، ويبقى الامتحان أمامه نيل حكومته الثقة في البرلمان.

بارنييه وسلفه غابرييل آتال، قصر ماتينيون، الخميس الماضي (جيوفروي فان ديرهاسلت/فرانس برس)

هروب إلى الأمام؟

يتردد تساؤل عن إمكانية هروب إيمانويل ماكرون إلى الأمام عبر الاستقالة، وفتح الباب أمام انتخابات رئاسية مبكرة، في حال لم تنل حكومة ميشال بارنييه الثقة. ويرى البعض في ذلك مخرجاً من الانسداد السياسي، بينما يشير آخرون إلى أن ماكرون جرّب طريق حلّ البرلمان، وأجرى انتخابات تشريعية مبكرة، من أجل معالجة حال الشلل الذي كانت تعيشه ولايته الثانية، لكنه لم ينجح في مسعاه، وكانت النتيجة ان الانقسام البرلماني تعمّق اكثر.

■ إذا كان الكيان الصهيوني قد نجح في تحطيم المنازل والطرق والمرافق العامة والمستشفيات والمزارع وكل الأمور المادية والحياتية في #غزة فهو فشل فشلاً ذريعاً في تحطيم إرادة وعزم وإصرار الشعب الفلسطيني في استرداد كامل التراب الفلسطيني.

■ في #غزة الموت على البطيء والكهرباء محدودة والأكل محسوب السعرات، في الضفة المستوطنات بتزيد والأراضي بتتصادر والأقصى كل يومين اقتحامات من الصهاينة فالأمر لو ترك على حاله حينتهي اشي اسمه قضية فلسطينية.

■ ما جرى في أروقة #مصرف_لبنان مرعب، هناك كلام عن مطبوعات ورقية ضخمة لم تدخل السوق وغير مخزنة في مصرف لبنان، وتم التلاعب بفئة الأرقام التسلسلية، يجب أن يتطوع عدد من المحامين الوطنيين وإيجاد مدخل قانوني للدخول في جلسات الاستجواب.

■ من المفروض أن يتولى الجيش اللبناني وحده مسؤولية حماية الدولة والشعب وينحصر السلاح فقط بيد الجيش اللبناني وليس المليشيات وعصابات السلاح التي تستبيح كل شيء وتدوس على القانون والعدالة. المليشيات المسلحة اللبنانية عصابات إرهاب وفوضى وإجرام وهي مرض لبنان المستعصي على العلاج للأسف.

■ خلف الصورة المثالية التي رسمها تبون يعاني الجزائريون من ارتفاع تكاليف المعيشة وصعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية، عدد الشباب الجزائريين الذين يخاطرون بالهجرة السرية إلى إسبانيا في تزايد. رصدت وكالة فرونتكس 2698 مهاجراً جزائرياً في الفترة ما بين شهري يناير ويونيو الماضيين.

■ ليست مشكلة #أوكرانيا النقص في المعدات العسكرية والسلاح، بالعكس فهنا من يبيع من تلك الأسلحة الموردة لهم للسوق السوداء، المشكلة أنهم في صف أميركا، وأميركا عمرها ما نصرت قضية عادلة لذلك الأولى أن تتركوا الناتو وسيأتي السلام تلقائياً.

■ من مصلحة #بوتين لإنهاء الحرب التي أنهكت جيشه، وأثرت على اقتصاده بسبب العقوبات القاسية أن يأتي ترامب ليس حباً فيه أو كرهاً إنما أعلن ترامب في بداية حملته أنه سيوقف الحرب لتكلفتها الاقتصادية على الخزينة الأميركية ويدعو رئيس أوكرانيا لإيجاد صيغة اتفاق مع الروس.

رصد

سيول تستعد لإسقاط مُسيرات الشمال

دفع خرق خمس مُسيرات كورية شمالية الشهر الماضي أجواء كوريا الجنوبية، بسيول إلى رفع مستوى استعداداتها لإسقاط أي مُسيرة إضافية تخرق الحدود

رفعت كوريا الجنوبية من مستوى استعداداتها لإمكانية حصول تصعيد مع كوريا الشمالية، إذ إنها نشرت، بحسب وزارة الدفاع، نظاماً مضاداً للطائرات المُسيرة لمواجهة التهديدات التي تشكلها الطائرات المُسيرة الكورية الشمالية، فيما حذّر وزير الدفاع الكوري الجنوبي الجديد كيم يونغ هيون بيونغ يانغ من «مواجهة نهاية نظامها إذا قامت باستفزازات». وأعلنت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية، في بيان أمس الجمعة، أن «الجيش نشر نظاماً متكاملاً مضاداً للطائرات المُسيرة في مواقع متعددة في جميع أنحاء البلاد، لمواجهة التهديدات التي تشكلها الطائرات المُسيرة من كوريا الشمالية». وتأتي هذه الخطوة في وقت تسعى سيول إلى تعزيز قدراتها على التصدي للطائرات المُسيرة بعدما عبرت خمس مُسيرات كورية شمالية الحدود في ديسمبر/كانون الأول 2022، ودخلت إحداها إلى سيول. وفشل الجيش في اعتراض أي منها، ما أثار التساؤلات حول جاهزيته. وقال مسؤول في وزارة الدفاع، في بيان نشرته وكالة يونهاب الكورية الجنوبية: «يجري نشر المنظومة المتكاملة المضادة للطائرات المُسيرة في مواقع مهمة رئيسية للرد على التهديدات التي تشكلها الطائرات المُسيرة الصغيرة الكورية الشمالية». وتتكون المنظومة من معدات مختلفة، بما في ذلك الرادارات وأجهزة التشويش على إشارات المُسيرات، بهدف إسقاطها. وأشارت «يونهاب» إلى أن «الجيش يخطط لنشر نحو 20 منظومة في البداية في وحدات تابعة لقيادة دفاع العاصمة وغيرها من الوحدات المسؤولة عن الدفاع عن المناطق الرئيسية» في البلاد.

وكان الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون أشرف الشهر الماضي على اختبار مُسيرات هجومية انتحارية، داعياً إلى «تطوير وإنتاج المزيد من الطائرات المُسيرة الانتحارية لتعزيز الاستعداد للحرب»، بحسب ما ذكرته وكالة الأنباء الكورية الشمالية. ونقلت الوكالة عن كيم قوله وقتها إنه «من الضروري تطوير وإنتاج المزيد من الطائرات المُسيرة الانتحارية من مختلف الأنواع لاستخدامها في وحدات المشاة التكتيكية والعمليات الخاصة، بالإضافة إلى طائرات الاستطلاع الاستراتيجي والطائرات المُسيرة الهجومية متعددة الأغراض». وأظهرت الصور التي بثتها وكالة الأنباء الكورية الشمالية مُسيرتين هجوميتين انتحاريتين تصيبان وتدمران هدفاً وهمياً يشبه دبابة «2-K» الكورية الجنوبية، وهي المرة الأولى التي تكشف فيها كوريا الشمالية عن صور لمثل هذه الأسلحة. ومن بين الطائرات المُسيرة التي تم الكشف عنها، بدت إحداها شبيهة بالمُسيرة الإسرائيلية «هاروب»، بينما بدا نموذج آخر شبيها بطائرة «لانسيت» المُسيرة الروسية. وحذر وزير الدفاع الكوري الجنوبي الجديد الجنرال كيم يونغ هيون، بعدما وافق الرئيس يون سوك يول على تعيينه، «كوريا الشمالية من أنها ستواجه نهاية نظامها إذا قامت باستفزازات»، متعهداً «بإنشاء موقف دفاعي ساحق لردع التهديدات الكورية الشمالية». وقال كيم يونغ هيون، الرئيس السابق لجهاز الأمن الرئاسي: «من أجل ضمان عدم جرأة العدو على القيام باستفزاز، سنقوم بإنشاء موقف دفاعي ساحق وقدرات لردع استفزازات العدو». وأضاف: «في حال حدوث استفزاز، فإننا سنجعلهم يدفعون ثمناً باهظاً بموجب مبدأ العقاب بصورة فورية وقوية وحتى النهاية. إذا قاموا باستفزاز فإنهم سيواجهون نهاية نظامهم».

وأشارت «يونهاب» إلى أن كيم يونغ هيون يُعرف بموقفه المتشدد ضد كوريا الشمالية. وكان كيم قال، أخيراً، إنه منفتح على النظر في جميع الخيارات، بما في ذلك التسلح النووي لكوريا الجنوبية إذا لزم الأمر، للتعامل مع التهديدات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية.

من جهة ثانية، أعلن الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول، خلال اجتماع مع رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا في سيول أمس الجمعة، إنه من المهم مواصلة الزخم الإيجابي في العلاقات مع اليابان. يشار إلى أن كيشيدا أعلن أنه لن يسعى لإعادة انتخابه زعيماً للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، عندما تنتهي فترة ولايته هذا الشهر. ومن المقرر أن يتّخذ الحزب قراراً بشأن زعيمه الجديد في 27 سبتمبر/أيلول الحالي.

(العربي الجديد، قنا، فرانس برس)